

لطفي عبد الوهاب بجي

دكتوراه الفاسفة في التاريخ من جامعة لندن
مدرس الحضارة اليونانية الرومانية
بجامعة الاسكندرية

مقدمة الحضارة الاسكندرية

دراسة في حضارة البحر الابيض

مطبعة دار نشر الثقافة
٦ شارع الراشدي محمد كرم ٢٠١٩٨

١٩٥٨

932

لطيف عبد الوهاب يحيى

دكتوراه الفلسفة في التاريخ من جامعة لندن
مدرس الحضارة اليونانية الرومانية
بجامعة الاسكندرية

مَقْدَمَةُ الْحَضَارَةِ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ

دراسة في حضارة البحر الأبيض

مطبعة دار نشر الثقافة
٦ شارع الراشدي - محمكة - ٢٤١٩٨

١٩٥٨

« جميع الحقوق محفوظة للمؤلف »

خطه البحث

— تفرجيم :

- هدف البحث وعناصره
- منهجه
- ملاحظة لغوية

١ — الرد اليونانية في العصر المتأخر :

- انهيار المقومات الأساسية لنظام المدينة الحرة
- الاتجاه نحو نظام القوات الكبيرة المستعدة

٢ — موقع الإسكندرية في العالم المتأخر :

- انتقال الحضارة اليونانية شرقا
- ميزات موقع مصر في المنطقة
- موقع الاسكندرية في مصر بالنسبة لهذه المنطقة

٣ — وضع الإسكندرية في مصر في العصر المتأخر :

- الاسكندرية كعاصمة لمصر
- الاسكندرية كمدينة يونانية في مصر

تقديم :

— هدف البحث وعناصره —

— منهجه —

— ملاحظة لغوية —

بلغت الاسكندرية في الفترة التي تلت إنشائها مركزاً أهلاً ليسمها ليكون علماً على نوع متميز من الحضارة ، فكلن هناك أدب سكندري له طريقتة وأسلوبه ، وفن سكندري له طرازه واتجاهاته ، وكان هناك بوجه عام عصر سكندري له ملامحه الخاصة التي تنطبق على الاسكندرية وعلى غيرها من المدن والدول التي كانت موجودة أو ظهرت لأول مرة في الفترة التي أعقبت فتوح الاسكندر والتي تبلورت بوجه عام حول شواطئ القسم الشرقي للبحر الأبيض المتوسط . وحضارة الاسكندرية تعتبر عادة امتداداً للحضارة اليونانية التي شهدت عصرها الذهبي في القرنين الخامس والرابع ق .م . لتضمحل ثم تنهار ، وإن كانت أثينا قد بقيت معقلاً لبعض مذاهب الدراسة والفكر ، في العقود الأخيرة من هذا القرن الأخير . وقد كانت الحضارة الاسكندرية بالفعل امتداداً لهذه الحضارة اليونانية ، ولكنها كانت حضارة يونانية من نوع جديد فقد جانبها كبيراً من الملامح التقليدية وظهرت له خصائص وسميات اكنسبها من الظروف الجديدة التي كانت هذه المنطقة من شرق البحر الأبيض تمر بها في الفترة التي نحن بصدد معالجتها .

وهدف هذه الدراسة هو إلقاء بعض الضوء على هذه الظروف التي تكون الإطار العام الذي أرى أن تعالج حضارة الاسكندرية في داخله . وقد قسمتها إلى ثلاثة أقسام ، تناولت بالحديث في القسم الأول منها العناصر التي أدت إلى انهيار الأساس الذي قامت عليه الحضارة اليونانية التقليدية . وهو نظام المدينة

بمشيئة الله السياسية والاقتصادية والدفاعية وما ترتب على هذا النظام من جوانب حضارية مختلفة ، كما يذت اتجاه التيارات التي شكّلت هذه الحضارة في الفترة التي عاصرت وتلت هذا الانهيار اكتسبها ملامح جديدة تكون ، مع ما بقى من الملامح القديمة ، المذلول الجديد للحضارة اليونانية ، وهو الذى تنمى إليه حضارة الاسكندرية . وقد عالجنا في القسم الثانى من الدراسة المكان الذى استقرت فيه حضارة الاسكندرية ، فأشترت إلى الظروف التى دفعت بمركز الثقل الحضارى إلى المنطقة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط ، ثم إلى العوامل التى خصت مصر ، من بين الدول التى سادها هذا النوع الجديد من الحضارة اليونانية ، بمركز ممتاز سيكون له وزنه فى تدعيم المركز الحضارى للاسكندرية ، المدينة الأولى فى مصر إذ ذاك ، وأشترت أخيراً إلى الظروف التى جعلت من الاسكندرية خير بقعة فى مصر تتناسب والظروف الجديدة وتصلح كمقعد للاتجاهات الحضارية التى تأثرت بها . أما القسم الأخير فقد خصصته للكلام على وضع الاسكندرية فى مصر فى هذه الظروف الجديدة ، وهو وضع تبلورت فيه الملامح الجديدة والتى ميزت العصر الذى شهد حضارة الاسكندرية - وهى ملامح شرقية فى جوهرها - وما بقى من الملامح القديمة التى ميزت الحضارة اليونانية فى العصر الذهبى لنظام المدينة .

أما عن المنهج الذى نحتو به فى هذه الدراسة فقد رأيت أن أعتمد على الظروف الاجتماعية والاقتصادية كقاعدة للنشاط السياسى والحضارى فى الفترة التى عالجتها ، ولم ألتجأ إلى الطريقة القديمة التى ترى فى الحكومات والأفراد القطب الذى تدور حوله التطورات التاريخية ، وأوقد كانت نقطة البداية عندى هى أن الحكومات أو الأفراد الذين تكون منهم ، ليسوا فى حقيقة الأمر سوى ممثلين لطبقات اجتماعية معينة ، أدت إلى تكوينها ظروف اقتصادية محدّدة جعلتها تبلغ من القوة مبلغاً

ممكنها من احتلال مركز الصدارة أو السيادة في المجتمع الذي وجدت فيه ، وعليه فالالاقتصار على ذكر أعمال هذه الحكومات أو الأفراد دون نظر في البواعث الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إليها لن يعطينا سوى نتائج مبتورة من مقدماتها وهذه لن تزيد ، في خير صورها ، عن مجموعة من الحوادث لا يربط بينها سوى التتابع الزمني .

بقيت ملاحظة أخيرة تتعلق بالشكل اللغوي ، أريد أن أشير إليها في هذا التقديم . ومودّاه أن النوع الجديد من الحضارة اليونانية ، وهو النوع الذي ساد في العصر الذي بدأ بفتوح الاسكندر والذي تنتسب إليه حضارة الاسكندرية ، يسمى بالحضارة الهلنستية ، وهي كلمة يحاول الكتاب الأوربيون أن يميزوا بها هذه الحضارة عن الحضارة اليونانية القديمة الأصيلة - التي تعرف باسم الحضارة الهلينية - على أساس أن الحضارة الجديدة منتسبة للحضارة القديمة أو متأثرة بها ، كما كانت في حقيقة الأمر وكما تدل على ذلك نهاية كلمة « هلنستية » التي تشير إلى الانتساب أو التأثير . وقد رأيت أن أشفق لفظاً عربياً يفيد هذا الوصف ، فاخترت كلمة « متأغرق » أو « متأغارقة » لتسمية هذا العصر الجديد ولوصف الحضارة التي سادت فيه والتي انتسبت إلى الحضارة اليونانية القديمة وتأثرت بها . أمّا فيما يتعلق بهذه الأخيرة ، فسأكتفي ، عند الإشارة إليها ، بوصفها بالحضارة « اليونانية » فحسب ، وهي الصفة العربية المرادفة لكلمة « هيلينية » . على أساس أنها الحضارة اليونانية الأصلية التي كانت تقوم على نظام المدينة وترتبط به ارتباطاً وثيقاً في كافة نواحيها ، وذلك قبل أن تختلط بالآفكار والعناصر الشرقية التي ميزت العصر الجديد والتي خرجت بها إلى حدّ كبير عن مفهومها التقليدي .

١ - المدخل اليونانية في العصر المتأخر

— انبهار المقومات الأساسية لنظام المدينة الحرة

— الاتجاه نحو نظام القوات الكبير المستبد

العنصران اللذان تتكون منهما حضارة الاسكندرية إذن ، وهى من حضارة العصر المتأخر ، هما ما تبقى من من الحضارة اليونانية القديمة في الفترة التي عاصرت فتوح الاسكندر ، ثم الاتجاهات الجديدة التي ميزت العصر الذي كانت هذه الفتوح مقدمته أو نقطة بدايته . ولنبدأ بالكلام عن النقطة الأولى .

لقد قامت الحضارة اليونانية بجوانبها المختلفة على نظام الدولة التي تتكون في العادة من مدينة واحدة polis ، منفصلة عن غيرها من المدن ولها كل مقومات الدولة الكاملة في كافة نواحي حياتها ونشاطها أدت إلى ذلك ظروف جغرافية معينة سيطرت على بلاد اليونان منذ بداية تكوين المجتمعات التي ظهرت بها ، تنحصر في التكوين الجبلي لهذه البلاد الذي يقسمها طولاً وعرضاً إلى مناطق صغيرة أوقفت ظروف التماسك الاجتماعي عند حدود هذه المناطق التي كانت لا تتسع في غالب الأحيان إلا لقيام مدينة واحدة تحيط بها بعض الأراضي التي يعتمد عليها سكان هذه المدينة اعتماداً جزئياً في أغلب الأحيان ، في تغطية حاجاتهم المعيشية .

وعلى هذا الأساس قام النظام السياسي عند اليونان ، تحده حدود المدينة ، ويعالج مشاكلها بطريقة لا يمكن تحقيقها إلى في مجتمع صغير أساسه سكان مدينة واحدة ، ويعتمد أساساً على مجالس شعبية أعضاؤها هم كل المواطنين الذين بلغوا سن الرشد ، وعلى هيئة تنفيذية يختار أعضاؤها بطريق الاقتراع المباشر من بين المواطنين جميعاً . وهذا الأساس الاجتماعي والسياسي ارتبطت الجوانب الحضارية

المختلفة عند اليونان ، فالمفكرون يبلورون أفكارهم حولها ويناقشونها ويحللونها ويفصلون في جوانبه المتعددة والفنانون يستلهمون هذه النزعة المدنية الضيقة لتطبع كل ما يبدعونه بطابعها الخاص ، والأدباء والشعراء وكتاب المسرحيات في تعب يرم عن عواطفهم وانتقائهم لافكارهم واختيارهم لشخصيات رواياتهم والمواقف التي تظهر بها مرة ضاحكة عابثة ساخرة وأخرى جادة رصينة وثالثة محزنة بأكية إنمائية-لون واقع الحياة اليومية التي يضطرب بها هذا المجتمع الصغير بظروفه السياسية والاجتماعية وبمشاكله التي تنبعث عن هذه الظروف .

على أن هذا النظام المكون من الدويلات الصغيره التي تدور حول نفسها وتتلور لما حول المدن التي تتكون منها ، لم يكن ليستمر على ما هو عليه إلا طائفا ظلت بلاد اليونان بعيدة عن المجال الدولي الذي تظهر فيه الدول الكبيرة بامكانياتها الواسعة في الجوانب السياسي والاقتصادي والحربي وكل ما يتصل . بهذه الجوانب من اتجاهات نحو فرض السيطره ومد النفود . وقد بدأت المدن اليونانية تلمس جانبها من هذا المجال الدولي في الحروب الفارسيه التي واجهت في أثنائها لأول مرة في تاريخها خطر الغزو الخارجي وفي الفترة التي تلت هذه الحروب لتمتد عبر القرن الخامس وخلال شطر من القرن الرابع ق.م . ، والتي شهدت فيها بلاد اليونان أنواعا من التدخل الفارسي في صوره السافرة والمقنعة . ولكن إذا كان الفرس قد قصرُوا تدخلهم على الشؤون الخارجية كلما وجد الملك الفارسي في ذلك تأمينا للمنطقة الواقعة على حدود أملاكه في آسيا الصغرى . فإن قوه كبيره أخرى كانت قد بدأت تظهر في أواسط القرن الرابع في شبه جزيرة البلقان ، شمال بلاد اليونان مباشرة ، ولم تسكن هذه القوة الجديد قاعه بما تقع به الفرس ، وإنما كان هدفها هو إدخال المدن اليونانية في دائرة نفوذها وإخضاعها لسيطرتها إخضاعا تاما

وفي الصراع الذي كان لابد أن ينشب بين المدن اليونانية التي درجت على الاستقلال التام وبين القوة الكبيرة الناشئة التي كانت تعمل جاهدة على التوسع كان من الطبيعي أن يفقد نظم المدينة توازنه وأن تنهار مقوماته الواحدة تلو الأخرى ، فامكانيات مقدونيا ، كدولة كبيرة لها من اتساع المساحة ما يضمن اكتفاءها الذاتي من الناحية الاقتصادية ومن وفرة السكان ما يضمن قيام جيش كبير من إبنائها ولها من التماسك التام بين بلادها ومدنها المختلفة ما يجعل لكل منها وزنا في ميدان السياسة الدولية . وعلى عكس ذلك كانت بلاد اليونان ، فمن الناحية الاقتصادية كانت الدويلات اليونانية أبعد ما تكون عن الاكتفاء الذاتي ، فهي بلاد فقيرة من حيث الزراعة وبخاصة في انتاج الحبوب ، ولا بد أن تعتمد إلى حد كبير على التجارة الخارجية لاستيراد ما يلزم لتغطية ما تحتاجه من الحيز اليومي . ولنأخذ مثالا على ذلك منطقة أثينا ، وهي تمثل من حيث كمية الانتاج الزراعي قطاعا متوسطا في بلاد اليونان ، فنجد أنها منطقة جافة لا يزيد منسوب المطر فيها عن ٤٠ سم في العام . ثم هي إلى جانب جفافها على جانب كبير من الوعورة في سطحها فمساحة المناطق الجبلية فيها تبلغ ٦٣٧٪ من مساحة أراضيها مجتمعة ، أما الأماكن الباقية وهي الصالحة نسبيا للزراعة نسبيا فليست على جانب كبير من الخصوبة أبـ حقيقة أن لها إنتاجا لا بأس به من السكروم والزيتون ، ولكن تربتها من النوع الفقير في إنتاجه للحبوب ، التي لم تكن تغطي إلا نحو ربع حاجة السكان (١)

ولم تكن الإمكانيات الدفاعية بأكثر قوة أو وفرة من الإمكانيات الاقتصادية ، فالقوات اليونانية لأية مدينة ، مهما بلغ عددها ، ستكون بطبيعة الحال أقل مما تستطيع أن تقدمه دولة كبيرة مثل مقدونيا ، ولعل هذا كان أحد الأسباب التي دفعت بالدويلات اليونانية في القرن الرابع إلى الاعتماد على الجنود المرتزقة بشكل متزايد . ولنأخذ كمثال لذلك نفس المدينة التي عرفنا شيئا عن إمكانياتها الاقتصادية

حتى تكون الصورة العامة أكثر إظهارا للحقيقة. لقد بدأت أثينا في القرن الرابع ، الذي كان حافلا من بدايته بالنشاط الحربي والسياسي ، في استخدام هذا النوع من الجنود بشكل فيه كثير من التردد ، كما يدلنا على ذلك ما يصفهم به كسينوفون من أنهم « الأجانب المحاربون في كورثة » ، ولكنها لم تلبث أن تساهلت كثيرا في نظرتها إليهم ، بل لقد أقدمت على استخدامهم في كثير من التهاقت ، حتى إذا وصلنا إلى أواسط القرن ، وهو الوقت الذي بدأت فيه مقدونيا تظهر في أفق السياسة اليونانية ، وجدنا الاسم الذي يطلق على هؤلاء المرتزقة هو « الجنود » وهو وصف يدل على أنهم أصبحوا العماد الأول للقوات الأثينية المحاربة ، بل أصبحت أثينا تعتمد في بعض الأحيان على هذا النوع من الجنود فحسب ، كما يظهر من كلام ديموستينيس في ٣٤٩ ق.م. الذي يوبخ فيه أبناء أثينا «الذين يقبعون في عقر دارهم منتظرين أن تصلهم الأخبار بأن الجنود المرتزقة التي تحارب تحت قيادة فلان أو غيره قد كسبت نصرا لأثينا في ميدان القتال» (٣)

أما الناحية السياسية فقد سيطرت عليها النزعة الانفصالية التي لم تمكن المدن اليونانية من تكتيل جهودها سواء في ميدان الموارد الاقتصادية أو القوات الدفاعية تكتيلا يستطيعون معه الوقوف أمام الخطر المقدوني الزاحف . حقيقة ظهرت بين المدن اليونانية من حين لآخر اتجاهات نحو التكتل ، منها مثلا التوسع في منح المواطنة أو حقوق المواطن بين المدن اليونانية . فوجد في القرن الرابع من هذه المدن أو الدويلات من تقوم بينها المواطنة المتبادلة isopoliteia التي تخول لمواطن مدينة ما أن يتمتع بحقوق المواطن في مدينة أخرى إذا وجدنا فيها ، وإن كان هذا الحق يقف عند هذا الحد دون أن يكون للدولتين أو الدول المتعاقدة مواطنة واحدة تجمع بينها . ومن أمثلة ذلك ما قام بين أثينا وساموس في ٣٠٥ ق.م وبين ميلتوس وأولبيا وبين كيزيكوس وفيجيلا حول ٣٣٠ ق.م .

وقد يتخذ التوسع في فكرة المواطنة شكلا آخر تحتفظ فيه المدن المتعاقدة بكيانها ، ولكن تقوم بينها جميعا مواطنة مشتركة *sympoliteia* تتعلق بها حقوق وواجبات تنزل ، في سبيل إقامتها ، كل من هذه المدن عن جانب أو أكثر من جوانب سيادتها ، وتسهم كل بنسبة معينة في إدارة الشئون التي تنجم عن السلطة المشتركة . ومن أمثلة ذلك ما تم بين كورنث و أرجوس في ٣٩٢-٣٨٧ وبين أولنتوس ومدن خالكيدىكي وما حدث في الحلف البويوتي بعد ٣٨٩ وحلف أركاديا الذي ظهر في ٣٧٠ وحلف ثساليا الذي تميز بأن أعضائه كانوا يكونون مجموعات اقليمية هي في حد ذاتها مجموعات من المدن^(٣). كذلك كان من اتجاهات التكتل بين المدن اليونانية ظهور الأحلاف فيما بينها ، أو ظهور زعامات أو سيادات يونانية تجمع عددا من المدن لفترة طويلة أو قصيرة ، مثل الحلف الأثيني والحلف الاسبرطي في البلو بونيز وزعامة اسبرطة بعد انتصارها على أثينا في ٤٠٤ وسيادة طيبة بعد انتصارها على اسبرطة في ٣٧١ وسيادة ديونيسيوس الأول في صقلية وجنوب إيطاليا

ولكن رغم كل ذلك فقد ظلت النزعة الانفصالية التي ذكرتها باقية وقوية . وقد كان لهذا أثره حتى على الأحلاف والتكتلات التي شهدتها القرن الرابع ، فهذه لم تمتد ، بعد قيامها ، خارج الحدود الإقليمية الضيقة التي ابتدأت فيها ، وكل ما أمكن أن تصل اليه في هذا المجال هو أن يصبح الحلف البويوتي مثالا يحتذى في الوقت الذي تزعمت فيه طيبة بلاد اليونان . ثم هي لم تدوم طويلا ، بل تفككت في مناسبة أو في أخرى . وفي هذا المقام إذا كان حلف ثساليا قد استمر حتى نهاية تاريخ هذه البقعة كوحدة سياسية ، فإن حلف خالكيدىكي لم يلبث أن سقط أمام عدوان اسبرطة التي كانت تعمل دائما على هدم أى حلف — فيما عدا الحلف البلو بونيزي — كانت لذي تزعمه — بينما انقسم حلف أركاديا ، ولما مضى على تكوينه

عشرة سنين إلى كملتين منفصلتين متعديتين. كما ظهر الشعور الانفصالي في صور أخرى. فسلم انتالكنداس مثلاً ، نص على أن تكون جميع المدن اليونانية حرة — فيما عدا المنوس وامبروس وسكديروس (التي احتفظت أثينا بالسيطرة عليها) وقد نفذ هذا المبدأ بالفعل حين انحلت الجامعة البوينة على أثر هذا الصالح إرضاء لاسبرطة ، كما ظهر هذا التيار الانفصالي مرة أخرى في ٣٥٧ ب ٣٥٥ أثناء حرب الحلفاء التي تزعمتها بيزنتيوم ضد أثينا .

تحت هذه الظروف كان من الممكن لمقدونيا أن تقضى على استقلال المدن اليونانية الواحدة تلو الأخرى . وقد وجه فيليب ، ملك مقدونيا في ذلك الوقت ، ضرباته إلى أسس نظام المدينة التي قد تصمد في صراع يقوم مدنية وأخرى ولكنها لا يمكن أن تصمد في صراع يقوم بين هذه المدن ، بماهى عليه من نفق ، وبين قوة كبيرة. فهو يقطع عسكرياً على مدينة في الوقت الذي يهادن فيه مدينة أخرى ، وهو في انتقامه لضحايا يتوخى المناطق التي تسيطر على الطرق البحرية التي تمر بها المراكب المحملة بالقمح إلى بلاد اليونان ، وهكذا يسيطر على مصادر الحيز اليومي لهذه المدن ، بل هو يدفع استقلال هذه الظروف الاقتصادية إلى أقصى حد ، فيخاطب مصالح الطبقات التي تعتمد على التجارة الخارجية لتموين البلاد تارة عن طريق الذهب وتارة عن طريق الوعد بتأمين طرق الملاحة لهم ، وبذلك يضم أفراد هذه الطبقات إلى جانبه ويتسرب بذلك إلى داخل المدن اليونانية ليفرض نفوذه من الداخل ممهداً بذلك لإخضاعها النهائي لسيطرة . وهكذا تقع أمامه أولثوس وأمفيبوليس وميثوني وبلا تايا ، وأخيراً تنهار القوة الباقية في بلاد اليونان أمام قواته في موقعة خايرونيا في ٣٣٨ ف . م . ثم ينهار في السنة التالية نظامها السياسي في أساسه ، وإن ظل محتفظاً بشكله ، بعد أن يجبرها على تكوين الحلف الهليني تحت زعامته التي لم تختلف في جوهرها عن أية سيطرة إمبراطورية .

ولكن انهم يار المقومات الأساسية لنظام المدينة لم يكن كل ما أصاب الحضارة اليونانية عشية قيام العصر المتأغرق ، إذ أن الاسكندر الأكبر ، الذي ورث الحلف الهليني عن والده وأصبح بذلك سيد بلاد اليونان لم يلبث أن دفع باليونان وبالحضارة اليونانية في اتجاه جديد حين أقام امبراطورية له على أنقاض الإمبراطورية الفارسية. لقد بدأ الاسكندر هذا الاتجاه حين أخذ يعيش دوره الجديد كإمبراطور وفي هذا الدور لم يعد مجرد زعيم « اختاره » اليونان رئيسا لحلفهم وإنما أصبح سيّدا يستمد سلطانه من الحقّ الإلهي على طريقة الملوك والأباطرة الشرقيين . فحين أتى إلى مصر قام بزيارة واحدة سيوة ، وهناك نصبه الكهنة المصريون ابنا للالهة آمون وبذلك اكتملت القاعدة الروحية التي تقوم عليها سلطة كفرعون لمصر . وبسواء كان ذلك عن اقتناع منه بهذه القاعدة الروحية أم كان مجرد دهاء سياسي دفعه إلى تمثيل هذا الدور أمام المصريين الذين تعودوا أن ينظروا إلى فرعون كسليل للالهة ، وسواء كان ذلك عن رغبة صادقة من جانب الكهنة المصريين في تعميده كفرعون ماصرومخلص لها من نير الحكم الفارسي ، أم كان دورا اضطرروا أمام ظروف الفتح إلى القيام به ، فقد كان الحقّ الإلهي هو الدعامه التي رأى الاسكندر أن يقوم عليها حكمه في مصر - مخالفا بذلك كل التقاليد السياسية التي درج عليها اليونان عندما بلغت حضارتهم مبلغ النضوج .

ونفس الاتجاه نلجحه في الرسالة التي أرسلها إلى دارا ، الامبراطور الفارسي ، بعد موقعة إسوس . فهو يستهل هذا الخطاب ذا كرا أنه اختير زعيما أو قائدا لليونان ولكنه لا يلبث قرب نهاية الرسالة أن يصف نفسه بأنه « سيد آسيا » ثم يستمر في مخاطبة دارا قائلا « لقد تغلبت على قوادك وولاتك في المعركة ، والآن انتصرت عليك وأصبحت أمتلك أراضيكم بفضل الآلهة . . . وهكذا يجب أن تراسلني الآن على أنني ملك آسيا العظيم ، وجاذر من أن تكتب إلى كما

تكتب لذلك ، ولكن اذكر دائماً ،عندها تلتمس مطلباً مني ، أتى سيد كل ماتملكه «^(٤) إن هذه اللهجة تعبر بشكل واضح ، كما عبر من قبل تنصبيه ابنا لآمون في سنيوة ، عن الفكر الجديدة التي بدأ الاسكندر ينظر بها إلى سلطته ، وهي فكرة لم يألفها اليونان في حياتهم السياسية . حقيقة لقد قامت بعض الزعامات التي ظهرت بين المدن اليونانية على أساس من القوة والتسلط ، كما كان الحال في الحلف الاثيني الاول بعد المرحلة الأولى من قيامه ، وكما كان في زعامة اسبرطة بعد ٤٠٤ أو طيبة بعد ٣٧١ ، ولكن فكرة التملك القائمة على حق الفتح من جانب وعلى الحق الإلهي من جانب آخر لم تكن من مقومات هذه الزعامات .

ولكن الاسكندر لم يكتف بتحديد هذا الأساس الجديد لسلطته ، وإنما نجده يمارسه حين يقيم في عاصمة الامبراطورية الفارسية ، فيحيط نفسه بالغموض والقداسة التقليديين عند الملوك الشرقيين . حقيقة أسس الاسكندر عددا من المدن اليونانية في أما كن متفرقة من امبراطوريته ، ولكن هذه المدن ، في هذا الجو السياسى الجديد لا يمكننى أن أرى فيها أكثر من مراكز تجمع لليونان الذين صحبوا الاسكندر في غزواته أو الذين نزحوا الى الشرق في أعقاب فتوحه ، يجدون فيها بعض مظاهر الحياة التي ألفوها والتي يمكنهم أن يأنسوا اليها ، وان كانت هذه الحياة نفسها قد فقدت مخبرها قبل أن يعبر الاسكندر الى الشرق كما ذكرت . ولم يكن هذا الجو الجديد بالشئ الذى يستغرب له ، فالمملكيات والامبراطوريات الشرقية التي قامت واحدة بعد الأخرى في نفس المكان الذى أصبحت تحتله الآن امبراطورية الاسكندر ، والتي حكم أباطرتها وملوكها نفس الشعوب التي أصبحت رعايا للامبراطورية الجديدة ، درجت من قديم على فكرة الحق الإلهي في صورة أوفي أخرى ، فالمملك حورابى ، مثلاً ، يصف نفسه فيقول : « ان الآلهة أوحى إلى » ، أنا حورابى ، الذى يطيع الله وينخشاه ،

أن أدرعى شئون القوم وأن أجعل الحق يسود البلاد وأن أحطم الشرّ والشريرين حتى لا يؤذى قوى ضعيفا . ونفس النعمة نسممها في النشيد الذي يعدّ انتصارات تحتمس الثالث ، وهو في صورة خطاب من الإله آمون الى هذا الملك : « انى أهبك القوة ، وأمكن لك النصر على كلّ النجود ، وأعلى اسمك وأنشر الرهبة من سطوتك في جميع البطاح ، وأجعل لصيحة الحرب التى تطلقها صدى يدوى بين شعوب العالم ... انى أحمل أعدائك على أن ينجثوا عند نعليك ، كما أمنحك الأرض بطولها وعرضها ... انى أرعاك وأحوطك برعايقى ... أى ولى الذى أنجبته من صلبى ، تحتمس الذى له الخلود ... انى أنصّبك على عرش حورس للملايين السنين ، حتى يكون لك الحكم الأبدى على الأحياء » (٥) .

٢ - موقع الاسكندرية في العالم المتأخر :

— انتقال الحضارة اليونانية شرقا

— ميزات موقع مصر في هذه المنطقة

— موقع الاسكندرية في مصر بالنسبة لهذه المنطقة

وقد كان اتجاه الاسكندر نحو الشرق في بناء امبراطوريته أمراً طبيعياً ، اذا أدخلنا في اعتبارنا أن التوجيه الجغرافى لبلاد اليونان كان نحو الشرق . فبحر إيجه الذى يفصل بين شبه جزيرة آسيا الصغرى من جانب و بين شبه جزيرة البلقان من جانب آخر ينتشر فيه عدد كبير من الجزر التى تجعل من السهل الاتصال المستمر بين الشاطئين الأوروبى والآسيوى ، والتعاريج الكثيرة التى تتميز بها سواحلها تكون موانئ طبيعية من الطراز الأول تجعل التنقل البحرى بين هذه السواحل أمراً ميسوراً ، هذا الى هدوء هذا البحر الذى تحده اليابسة من ثلاث جهات فى الغرب والشمال والشرق . وقد أدى هذا إلى اتجاه اليونان شرقاً منذ أن بدأ يكون لهم نشاط خارجى اقتصادى أو سياسى ، فالهجرات اليونانية كانت على أكتنفها على السواحل الغربية لآسيا الصغرى كما

عرفت أعداد لا بأس بها منهم الاستقرار في مصر منذ عهد الأسرة السادسة والعشرين كذلك اتجهت بلاد اليونان في تغطية حاجتها من الحبوب إلى شواطئ القسم الشرقي للبحر الأبيض أو المناطق المتاخمة لها ، سواء في مصر أو في سوريا أو في المناطق المطلة على البحر الأسود . فاذا تركنا المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي وجدنا أول احتكاك لبلاد اليونان مع القوات السياسية الكبيرة يتم في هذه المنطقة أثناء الثورة الأيونية ثم أثناء الحروب الفارسية التي وضعت بلاد اليونان ، لأول مرة في تاريخها ، موضع الاشتراك الفعلي في تيارات السياسة الدولية .

هذا الاتجاه الجغرافي الشرقي الذي سيطر على تكوين إمبراطورية الاسكندر ، مقترنا بالانهيار السياسي لبلاد اليونان ولنظام المدينة الذي كانت تقوم عليه ، كانت نتيجة الطبيعة أن انتقل مركز الثقل السياسي إلى شرق البحر الأبيض ، وهو المكان المتوسط الذي يربط بين إمبراطورية الاسكندر في الشرق بمنطقة نفوذه في بلاد اليونان . وقد تأكد هذا المركز الجديد للثقل السياسي بعد موت الاسكندر . فالصراع الذي سيقوم بين قواذه حول اقتسام إمبراطوريته سيقوم في هذه المنطقة ، والمعارك الرئيسية التي ستحسم هذا النزاع ستتم هناك ، في غزة على الشاطئ السوري ، وفي مياه سلاميس بجزيرة قبرص وفي إسوس على الشاطئ الذي يتوسط سوريا وآسيا الصغرى حيث تختم المرحلة الأخيرة من هذا النزاع ، وفي هذه المنطقة ، وبعد أن ينتهي النزاع ستقوم الممتلكات المتنازعة التي يقيمها هؤلاء القواد على أنقاض إمبراطورية الاسكندر في مصر وسوريا وآسيا الصغرى ومقدونيا .

وقد كان انتقال مركز النشاط السياسي إلى هذه المنطقة مقدمة لانتقال ما تبقى من الحضارة اليونانية إليها ، وبخاصة بعد أن انتقلت إلى هذه

المناطق في موجات كبيرة العدد من اليونان ، سواء منهم الذين كانوا جنودا تحت إمرة الاسكندر أو الذين هاجروا في أعقاب فتوحه ممن وجدوا في هذه الممالك الجديدة مجالا حيويا يبدأون فيه حياة جديدة فيها من الفرص ما أصبحوا يفقدونه في بلادهم الأصلية ، وطبيعى أن ينتقل مع هؤلاء اليونان المهاجرين ما عرفوه من عادات وتقاليد وعبادات وثقافة وخبرات لكي يصبح كل ذلك أحد الأساسين (الغربى والشرقى) اللذين قامت عليهما الحضارة المتأخرقة ، وهى الحضارة اليونانية في مهجرها أو موطنها الجديد .

ومن بين الملكيات التى قامت على أنقاض إمبراطورية الاسكندر ، والى أصبحت مجالا للحضارة المتأخرقة ، امتازت مصر بعدة اعتبارات أهلتها لأن تصبح المركز الأول لهذه الحضارة . فقد كانت لمصر الدعائم الاقتصادية والدفاعية والادارية التى تمكن من قيام حياة سياسية مستقرة تكون دعامة صالحة لتطور الحضارة الجديدة . فمن الناحية الاقتصادية كان انتظام الفيضان وخصوبة الأرض عاملين قويين لدعم الموارد الزراعية بينما كان موقع مصر المتوسط بين القارات الثلاثة عاملا حاسما في تمييزها بنشاط تجارى من الطراز الأول كطريق للتجارة بين أوروبا وآسيا وأفريقيا .

ولم تكن ميزات مصر الدفاعية بأقل قوة من ميزاتها الاقتصادية ، فقد حبثها الطبيعة بسياج دفاعى منيع يكاد يحيط بها إحاطة كاملة في وقت لم يعرف فيه العالم إلا الطرق البدائية للتنقلات العسكرية . ففى الشرق تقع مساحة واسعة من الصحراء الجرداء ينتهى طرفها الشرقى عند سلسلة الجبال التى يصل ارتفاعها إلى ١٨٠٠ مترا والتى تنحدر بشدة وبشكل مباشر إلى الساحل الصحري المقفر للبحر الأحمر ، وتتصل عند طرفها الشمالى الشرقى بصحراء سيناء التى تنتهى

حيث تبدأ الصحراء السورية من جانب وصحراء شبه الجزيرة العربية من الجانب الآخر. والحدود في الغرب لا تختلف كثيرا عنها في الشرق ، فالصحراء الليبية تمتد من الوادي الضيق حتى حدود مصر الغربية ، وهي في إقفاؤها لا تقل عن الصحراء الشرقية إذا استثنينا عددا قليلا من الواحات التي تمتد قرب الحدود الغربية من خط عرض سيبي (أسوان) نحو الشمال الغربي حتى واحسة سيوه . وحتى هذه السلسلة من الواحات لا تؤثر في الوضع كثيرا إذ أن منابع المياه في هذه الصحراء قد تباعدت عن بعضها بما يقارب ٢٩٠ كيلو مترا .

وإذا كانت الطبيعة قد هيأت لمصر هذا السياج الواقي من الشرق والغرب ، فإن الساحل الشمالي لم يكن بأقل من ذلك كثيرا في قيمة الدفاعية ، فنطقة الساحل الممتدة بين مصب النيل كانت في ذلك الوقت امتدادا بحريا ضحلا لا يصلح لإرساء السفن القادمة ، وهذا ينتهي عند الجنوب بامتداد آخر من المستنقعات التي تقف حائزا في وجه أية قوة تحاول دخول مصر من هذا الاتجاه ، أما في القسم الغربي من الساحل حيث اختط الاسكندر مدينة الاسكندرية ، فتكتسح البحر في أغلب شهور السنة رياح شمالية سريعة لا بد أن يحطاط لها أي مهاجم من الشمال ، وقد حمت هذه الرياح مصر بالفعل في بعض المناسبات ، كما حدث في ٣٠٦ ق . م . حين نجح ديمتريوس (ابن أنتيجونوس أحد خلفاء الاسكندر) الذي قضى على الأسطول المصري في معركة سلاميس (بقبرص) أثناء صراعه مع بطليموس حول تقسيم الامبراطورية ، لا يستطيع أن يتابع نصره باحتلال مصر بسبب قوة الريح الساحلية الشمالية الذي جعل لإنزال جنوده إلى الشاطئ أمرا مستحيلا . هذا إلى أن الدخول إلى الميناء الشرقية كان أمرا على جانب من الصعوبة نظرا لضيق مدخلها ولوجود بعض الصخور القريبة من سطح المياه ، بينما كانت المدينة تتمتع في جوانبها الأخرى بحدود على جانب لا بأس به من المناعة ، فمن

الغرب يحدها النطاق الصحراوي الذي يمتد حتى الحدود المصرية الغربية ، ومن الجنوب تحدها بحيرة مريوط أما من الشرق فكان اتصالها ببقية مصر عن طريق شريط رملي بين البحيرات كان أضيق بكثير في العصور القديمة مما هو عليه الآن ، وبالتالي لم يكن الدفاع عنه أمرا عسيراً ^(١٦) .

وأخيراً فالحدود الجنوبية ، وإن لم تكن من القيمة الدفاعية بمثل ما كانت عليه الحدود الأخرى ، فإنها لم تخضع تماماً مما يعرف طريق المهاجم ، مثل الشلال الأول قرب سيدي ومثل صحراء النوبة التي تمتد نحو الداخل في بعض المناطق حتى تسكاد تلاصق بمجرى النيل تماماً .

ولم تكن العناية الاقتصادية الراسخة والحدود المنيعه هي كل ما هيا لمصر فرص الاستقرار الذي أعدها مركزها الممتاز في العالم المتأغرق ، ففي الناحية الادارية نجد الظروف الطبيعية والجغرافية تمكن لأي حكومة قوية من أن تسيطر على الأمور في داخل البلاد في سهولة ويسر يضمنان هذا الاستقرار إلى درجة كبيرة . ففيما يتعلق بصيانة الأمن الداخلي نجد المنطقة المأهولة بالسكان لا تخرج عن الوادي الذي يمتد على جانبي النيل من طيبة جنوباً حتى ساحل البحر الأبيض شمالاً ، ونحن إذا استثنينا منطقة الدلتا التي تشمل على جانب من الاتساع تمتد فوق مثلث رأسه عند منف وقاعدته هي الساحل البحري الذي يحده مصب الفرع البلوذي شرقاً ومصب الفرع السكاني غرباً - وجدنا أن باقي الوادي من منف حتى حدود مصر الجنوبية لا يزيد عن منطقة ضيقة تسكاد تلتصق بمجرى النيل في جنوب طيبة ثم تتسع تدريجياً في شمالها اتساعاً لا يزيد عن ٥٠ كيلو متراً في عرض أجزائها بينما قد يضيق الوادي ليصل عرضه إلى أقل من ٢٠ كيلو متراً في بعض الأحيان .

وواضح أن توزيع السكان في مثل هذه المنطقة الضيقة المحصورة لا يتطلب من الحكومة القسامة توزيع قوات الأمن على نطاق واسع مما قد يوجد ثغرة أو ثغرات في الاحتياطات اللازمة لإقرار الأمن الداخلي . وحتى في منطقة الدلتا المتسعة نسبيا فهي كذلك منطقة محصورة تحدها الصحراء من الشرق والغرب وتحدها المستنقعات والبحر في الشمال ومن الممكن بالتالى لأية حكومة جادة أن تسيطر عليها بحاميات في الاسكندرية ومنف وبلوزيوم .

هذه المملكة المتأخرقة الجديدة ، التي وجدت في المنطقة التي انتقل اليها مركز النشاط السياسى والحضارى في العصر الذى ابدأ بفتوح الاسكندر ، والتي هيأت لها ميزاتها الطبيعية كل فرص الاستقرار الكفيل بتدعيمها كمرکز للحضارة المتأخرقة ومعد لجوانبها المتعددة ، كان على القائمين عليها أن يختاروا مكانا مناسباً يصلح كقصر لعاصمة ملكهم . ولكن البطالم لم يختاروا طيبة أو منف ، العاصمةين التقليديتين للفراعنة . إذ رغم أنهم تشبهوا بالفراعنة وساروا على نمطهم في كل ما يتعلق بنظام الحكم ، فقد كانت العواصم الفرعونية لا تصلح للقيام بتبعات العهد الجديد ، فالقيمة الأساسية لمنف كعاصمة هي أنها تمكن الحكومة من السيطرة على « الأرضين » ، في الشمال والجنوب ، في وقت كان فيه الربط بين الوجهين أمراً في مقدمة المهام السياسية ، أما قيمة طيبة كعاصمة ، فتستمد من موقعها كمرکز ثقل سياسى في دولة تحرص على الاتجاه السياسى نحو الجنوب لابقاء الاماكن التي ينتشر فيها النفوذ القوي لكونه آمون تحت المراقبة المباشرة أو للسيطرة على مناطق النوبة وشمال السودان أو لمد النفوذ الاقتصادى إلى إقليم بونت .

ولكن هذه الاعتبارات ، رغم أهميتها البالغة التي لا يمكن لحكومة جادة

أن تتجاهلها ، لم تكن الاعتبار الأول في العصر الجديد . فإن الظروف التي سادت في ذلك الوقت كانت تحتم على البطالمة أن يتجهوا أساساً نحو البحر الأبيض ، وبخاصة في قسمه الشرقي ، سواء في برنامجهم التوسعي أو في علاقاتهم السياسية والحربية . فوفاة الاسكندر كان شارة الانطلاق لصراع قواده على اقتسام إمبراطوريته ، وقد ترك هذا الصراع في القسم الشرقي للبحر الأبيض على نحو ما أسلفت ، وقد استمرت الحصومة فترة طويلة امتدت منذ وفاة الاسكندر حتى ٣٠١ ق.م. وظهر في خلالها من بين أقرباء الاسكندر وبعض قواده من يسعى إلى إبقاء الامبراطورية تحت حكم فيليب . كذلك كان من بينهم أنتيغونوس الذي كان يرى ، هو وابنه ، الإبقاء على هذه الوحدة ولكن تحت حكم بيته هو ، وقد كان لا يبقاء على الإمبراطورية سواء تحت بيت فيليب أو بيت أنتيغونوس كغيلة بأن يقضى على أطباع بطلميوس حول الاستقرار في مصر والاستقلال بها ، ولم تكن أطباع بقية القواد الذين يرون تقسيم الامبراطورية بأقل خطراً على آمال بطلميوس . وقد دفعته كل هذه الظروف إلى أن يكافح في سبيل البلاد التي يريد أن يتخذها موطنه ومقرراً لملكه كفاها استمرار مدة ليست بالقصيرة وكان بطلميوس في خلاله وبصفة تكاد تكون مستمرة مدافعاً أو مهاجماً أو متحالفاً أو متآمراً حتى استطاع أخيراً أن يعلن نفسه ملكاً على مصر في ٣٠٦ وأن يقف على الخطر المجدق بها من جانب بيت أنتيغونوس في إسوس بعد ذلك بخمس سنوات (٧) .

. وطوال هذا الصراع كانت الاسكندرية هي الملاذ الذي يلجأ إليه بطلميوس بعد انتصاراته أو هزائمه أو حين استعداده لاستئناف شوط جديد من أشواط الصراع ، وقد أدت هذه الظروف بالضرورة إلى تشكيل نظرته واتجاهه تشكيلاً خاصاً فيما يتعلق بالموقع الاستراتيجي للعاصمة التي اختارها الملكة والتي أصبح من

اللازم أن تكون مطلة على شرق البحر الأبيض المتوسط الذى لم ينته فيه التناحر بين خلفاء الاسكندرية على تقسيم ملكه الأليبدأصراع جديد مديد حول مناطق النفوذ بين حكام الممالك المتأثرة التى قامت على شواطئ هذا البحر. وسيظهر تاريخ البطالمة صدق هذا الاتجاه إظهاراً تاماً ، سواء فى فترات قوتهم أو فى أوقات ضعفهم ، فالبطالمة الأوائل سينجحون إلى فرض حمايتهم على الجزر اليونانية الواقعة فى بحر إيجه وإلى التوسع على حساب سوريا وبرقة وقبرص ، وكلها مناطق دخلت فى دائرة السيطرة البطلمية لفترات طويلة أو قصيرة . وحين بدأت قوة البطالمة فى الاضمحلال كان الخطر الذى يهدد مصر يأتى من هذه المنطقة كذلك ، وفى ١٩٠ ق . م واجبه بطليموس الخامس تهديداً مزدوجاً من أنتيوخوس الثالث الملك السلوقي وفيليب الخامس ملق مقدونيا ، اللذين اتفقا فيما بينهما على اقتسام أملاك مصر ، وسيكرر الموقف فى عهد بطليموس السادس مع اختلاف طفيف فى التفاصيل ، إذ حين يحاول الملك البطلمى استرداد الأملاك المصرية فى فلسطين يرد عليه أنتيوخوس الرابع بدخول مصر ومحاصرة الاسكندرية فى ١٧٠ - ١٦٨ ق . م . بل إن حكم البطالمة سيشهد ، عشية انتهائه ، صراعاً دامياً فى الاسكندرية بين أوكتافيان وبين كليوباترا التى أرادت أن تقف ، هى وأنطونيوس ، موقفاً دفاعياً أخيراً حتى بعد أن تحدد مصير مصر نهائياً فى أكتيوم فى ٣١ ق . م . (٨)

كذلك كان موقع الاسكندرية ، فى توسطه وإطلاله على المنطقة الشرقية للبحر الأبيض ، أنسب مركز للدعاية السياسية التى وجهها البطالمة منذ بدء حكمهم بدأب منقطع النظير نحو جميع أرجاء العالم المتأغرق ، ولن أتطرق فى هذا المجال إلى الوفود أو السفارات السياسية التى كان البطالمة يرسلونها بصفة مستمرة إلى جميع المناطق التى كانوا يريدون إقامة علاقات معها على مستوى أو على آخر ،

أو إلى السفارات الأجنبية التي كانت تصل إلى مصر وبخاصة في أعياد البطوليمايا التي كانت في الحقيقة معرضا لكل نواحي التفوق الحضارى في مصر والتي أراد بها البطالمة مضارعة أعياد الباثاينايا في بلاد اليونان في عصرها الذهبي^(٩) لن أعرض لشيء من هذا ولكنى سأخذ كمثال لتتوع ألوان الدعاية السياسية البطلمية ولاستخدام الاسكندرية كمركز لهذه الدعاية ما قام به البطالمة في جانبين من جوانب نشاطهم السياسى فحسب .

الاتجاه الأول هو عبادة سراييس التي أقاموها في مصر ، أو على الأقل دفعوا بها الى المركز الأول ، منذ بداية حكمهم . لقد قيل في هذا المجال إن هذه العبادة التي أعطت الإله المصرى مظهرا يونانيا كانت تهدف أساسا إلى التقريب بين المصريين وبين المهاجرين اليونان الذين استوطنوا مصر ، وذلك بإحياء عبادة إله مصرى بعد أن يعطوه صورة يونانية . ولكن يبدو ، كما يرى المؤرخ ه . ا . هـ . بل^(١٠) ، وهو رأى على جانب كبير من الصواب ، أن هذا لم يكن الغرض الأساسى الذى هدف إليه البطالمة من نشر عقيدة سراييس . فإن هذه العبادة لم تنتشر كثيرا بين المصريين أو اليونان خارج ممفيس والاسكندرية ، وهما المركزان الرئيسيان لهذه العقيدة في مصر ، بل لقد وصلت هذه الصفة المحلية من التحديد ومن الاقتصار أساسا على الاسكندرية إلى درجة أصبحت معها أى ذكر لهذه العبادة في خطاب خاص لا نعرف مكانه ، تؤخذ دة على أنها إشارة إلى أن السكاتب إما كان سكندريا أو كان يكتب من الاسكندرية . ولكن الشواهد إذا كانت لا تؤيد انتشار هذه العبادة داخل مصر ولا تدعم ، بالتالى ، فكرة الربط بين المصريين واليونان المستوطنين كهدف أساسى لها ، فإنها تشير إلى انتشار هذه العبادة خارج مصر . فقد كان سراييس هو عميد آله الامبراطورية البطلمية ، كما كان إضافة لإله مصرى إلى قائمة الآله المتأغرة ، نصح فيها البطالمة أيما نجاح .

وقد ساعدت على انتشار هذه العبادة ظروف معينة كانت قد بدأت تظهر بشكل واضح في ذلك الوقت وكان من الطبيعي أن يدركها البطالة ويجعلوا منها إحدى نقط الانطلاق لدعايتهم السياسية التي كان أصلح مكان لتوجيهها هو الاسكندرية بموقعها المتوسط ذي الاتصال السهل بكافة أرجاء العالم المتأغرق . ومؤدى هذه الظروف أن أعراض القلق الروحي التي سادت القرن الأخير قبل ظهور المسيحية ، كانت قد بدأت تظهر بشكل واضح في القرن الثالث ق.م. ، فان انهيار نظام المدينة الذي درج عليه اليونان بشكل ما كان يتصل به من قيم اجتماعية وسياسية واقتصادية وفكرية وروحية ، أدى إلى انهيار المثل العليا التي أقامها اليونان حول هذا النوع من الحياة على نحو ما أشرت في مكان سابق ، ثم كان قيام الحكومات الاستبدادية العسكرية الكبيرة في العصر المتأغرق على أسس تختلف عن تلك التي ألفها اليونان مما ساعد على تقويض البقية الباقية من هذه القيم والمثل العليا . هذه الفترة من القلق وعدم الاستقرار هي التي شهدت ظهور الفلاسفة المتشككين الذين وضعوا أية قيم اجتماعية أو سياسية موضع الشك والارتياب ، والأبيقوريين الذين دعوا صراحة إلى نبذ كل هذه القيم المقلقة والعكوف على الحصول على السعادة الفردية فحسب . وقد كان طبيعياً أن يصبح هذا الحياة القلقة تشوّق شديد إلى دين جديد يعيد للناس شيئاً من الاطمئنان الذي افتقدوه بأن يمدّم بحياة أخرى راضية مستقرة ، يعوضون فيها ما يحدونه في حياتهم اليومية من قلق وشقاء . وقد انتشرت ، كنتيجة لهذا الشعور الجديد ، وتلبية لهذه الحاجة ، بعض العبادات ذات الطقوس الغامضة في بلاد اليونان كديانة ديميتير في إليوسيس وديانة ديونيسوس زاجر يوس ، غير أن الناس في هذا العصر بدءوا يتطلعون إلى الشرق بحثاً عن هذا الخلاص الديني — وفي هذا الجو الجديد انتشرت عبادة سرايس الذي شُبه بالاله المصري أوزيريس ومعه إيزيس زوجة هذا الإله الأخير وابنها حورس .

وقد انتشرت هذه العبادة في أرجاء حوض البحر الأبيض حتى وصلت في آخر الأمر إلى بريطانيا في عهد الرومان . وقد بلغ من قوة هذه العبادة وانتشارها أن الوثنية حين خاضت آخر معاركها ضد المسيحية في القرنين الثالث والرابع بعد الميلاد ، إنما خاضتها تحت لواء هذا الإله المصرى وأمثاله من الآلهة الشرقية .

الجانب الآخر الذى سأتناوله في مجال الدعاية السياسية البطلمية يتعلق بالنشاط الثقافى الذى قام به البطالمة والذى كانت الاسكندرية مركزه . فقد حرص البطالمة منذ بداية حكمهم على أن تكون الاسكندرية بمكتبتها وأكاديميتها مركز الاشعاع الثقافى فى العالم المتأغرق ، ليكون لهم من ذلك قاعدة أدبية يدعون بها نفوذهم السياسى فى هذه المنطقة . وفى سبيل ذلك اعتمد بطليموس الثانى على ديمتريوس الفاليري ، السياسى الأثينى الذى رأى فى العاصمة البطلمية الفتية الغنية بمحيويتها الدافقة وإمكاناتها الكبيرة خير مجال لفكرة راودته قبل ذلك مرات واتخذت حين خرجت إلى نطاق الواقع شكل أكبر جامعة فى العصور القديمة وأول مكتبة حكومية عامة عرفها العالم . وقد أدت هذه المكتبة إلى جانب تحقيقها للغرض الثقافى الذى نيط بها غرضاً آخر هو الدعاية السياسية القوية لعاصمة البطالمة . فقد توافد إليها علماء وأدباء ومفكرون من كافة أنحاء العالم المتأغرق ، من أمثال كاليماخوس الشاعر الذى أتى من برقة وهيروفيلوس الجراح والعالم فى التشريح وإرسطراتوس العالم فى وظائف الأعضاء اللذين أتيا من آسيا الصغرى وهبارخوس الفلكى الذى أتى من نيقية وغير هؤلاء عشرات وعشرات - فقد وصل عدد هؤلاء العلماء فى فترة ازدهار النشاط الثقافى بالاسكندرية إلى نحو مائة - وكلهم ، فيما عدا استثناءات قليلة ، أتى من بلاد أخرى ليستقر أو ليقوم بعمله العلمى فى عاصمة مصر . كما يدل على نجاح

البطالة في ناحية الدعاية السياسية عن طريق النشاط الثقافي كذلك ، السمعة العلمية العاليه التي اشتهرت بها الاسكندرية ، وقد بلغ من قوة هذه السمعة ، وبخاصة فيما يتعلق بالعلوم العملية أن ذكر لنا مؤرخ مثل أميانوس ماركلينوس ، مشيراً إلى هذه الفكرة ، أن خير تزكية كان في إمكان أى طيب أن يحصل عليها هي أن يكون قد أتم دراسته في جامعة الاسكندرية .

ولعل هذا الاتجام من جانب البطالة نحو الدعاية السياسية عن طريق تركيز الأضواء على عاصمتهم كمرکز للثقافة العالميه ، هو الذى دفع البطالة إلى سلوك كل طريق ممكنه لتزويد مكتبه الاسكندريه بالنسخ الأصلية من الرسائل التي وجدت في عصرهم ، فالى جانب شراء الكتب لجأ بعض ملوكهم في سبيل الحصول على هذه الكتب إلى طرق تبعد قليلاً أو كثيراً عن الطريق السويه . من ذلك مثلاً أن ثالث حكام البيت البطلمي أرسل إلى أثينا يطلب ، على سبيل الإغارة ، المخطوطات الأصلية لمسرحيات إيسخولوس ويوربيديس وسوفوكليس حتى ينسخهم أدباء الاسكندرية بعد أن وضع في أثينا مبلغاً من المال قدره ستة تالنتات كضمان لاعادتهم . فلما انتهت مهمة النسخ أثر أن يقد الضمان ويحتفظ بالنسخ الأصلية مرسلاً إلى أثينا نسخاً من التي تقلها نسخ الاسكندرية . ومن ذلك أيضاً أن المائى ألف مجلد التي أضافتها كليوباتره إلى المكتبة حصلت عليها من ماركوس أنطونيوس الذى أهداها لفاتنته بعد أن نهبا من مكتبة برغامه أثناء حروبه في آسيا الصغرى .

وبملاشك فيه بأن البطالة كانوا يهدفون إلى نفس الغرض الدعاى السياسى حين عهدوا بأمانة المكتبة إلى ساسلة من الأمانة كانوا أبعد ما يكون عن طبقة الموظفين الذين يؤدون عملاً روتينياً آلياً ، وإنما كانوا بحق مجموعة من العلماء برز كل منهم في

ميدانه كأروع ما يكون التبريز، فكان أولهم الأديب زُيسنودوئس أول من نشر ملحمة الألياذة والأوذيسه على أساس علمي من النقد والتحليل، وأبولونيوس شاعر الملاحم وكاليماخوس الشاعر الغنائي وإراتوشينيس الجغرافي الذي قدر محيط الكرة الأرضيه تقديرآ يثير الاعجاب (١١).

ولكن إلى جانب الاعتبارين الدفاعي والسياسي كان هناك اعتبار ثالث حدا بالبطالة إلى اختيار الاسكندرية كعاصمة للملكهم الجديد. فالاسكندرية التي جعلها المهندس دينوكراتيس ميناء ذات قسمين بتوصيله جزيرة فاروس بشاطئ القرية المصرية القديمة راقودة، أصبحت الميناء المصرية الأولى في المياه العميقة. فميناء بلوزيوم (الفرما)، على ما يذكره لنا سترابون، كانت تقع على فرع النيل البلوزي (الشرق) على بعد عشرين ستاداً من ساحل البحر، بينما كانت الميناء النهرية تقراطيس تقع على الفرع الكانوبي (الغربي) بعيداً جداً عن البحر وموغلة في داخل الدلتا، أما كانوب التي كانت تعتبر المنفذ البحري لميناء تقراطيس، فمنحن لا ندري إذا كانت قد قامت فيها أية استعدادات أو معدات بحرية هامة، ولعلها كانت لا تزيد عن مكان محمي عند مصب النهر. وعلى كل حال فقد فاقت ميناء الاسكندرية هذه الموانئ بشوط كبير. حقيقة إن بلوزيوم قد احتفظت بقيمتها كفتح لمصر من الشرق، تدخل عن طريقة كل منتجات سوريا، كما تحدثنا بردية زينون بأن جاركها كانت على جانب كبير من النشاط في القرن الثالث ق. م. ولكن تقراطيس فقدت قيمتها تدريجياً كميناء. ولكن نشاط بلوزيوم لم يكن شيئاً إلى جانب نشاط الاسكندرية التي بدأت ميناؤها تجتذب إليها أنظار الشرق والغرب بينما هيأت لها ميناؤها النهرية، التي كانت متصلة بالنيل عن طريق ترعة شدياء، أن تكون على اتصال مباشر بطرق القوافل الموصلة إلى أعماق القارة الإفريقية. وهكذا كانت

الاسكندرية هي المركز الأساسي الذي تستقبل عن طريقه مصر كل ما تحتاجه من الخارج ، وفيها كانت تتركز ثم توزع نحو الشمال أو الشرق أو الجنوب غالبية واردات الجهات المطلة على بحر إيجه وواودات إفريقيا وكثيرا من واردات الشرق التي كانت تأتي عن طريق الخليج العربي وشبه جزيرة العرب . (١٢)

ولنلق الآن نظرة سريعة على حركة الواردات والصادرات لنقدّر على أساس صحيح ، قيمة الدور الذي كان منوطا بالاسكندرية والذي جذب إليها أنظار البطالمة ، كمرق اقتصادي من الطراز الأول يصالح لأن يكون قاعدة ومقر لإدارة ملكهم الجديد . لقد كانت الأخشاب من أهم الواردات ، فأخشاب الأشجار المحلية مثل التحليل والإثل واللبخ والجيز لا تصلح صلاحية كاملة لأعمال المعمار وبناء السفن . وقد كانت مصر في حاجة متزايدة إلى قدر كبير من الأخشاب في هذه المرحلة التي اتجهت فيها سياسيا وحربيا نحو البحر الأبيض على نحو ما أسلفت ، وكان لابد لها بالتالي من أسطول يحمي سواحلها . وهكذا كان لابد من استيراد كميات كبيرة من الأخشاب ، مثل خشب شجر الأرز الذي كان يأتي من الشاطئ السوري والسرو الذي كان يأتي من ميليتوس والسنوبر الذي كان يأتي من شمال البلقان والذي أراد فيلادلفوس أن يؤلفه في مصر وأنواع أخرى من خشب الزينة التي كانت تأتي من الأقاليم المدارية في الجنوب . حقيقة كانت بلوزيوم هي الميناء التي يأتي عن طريقها خشب الأرز ، أما الباقي فقد كان يأتي من مناطق بحر إيجه أو من إفريقية عن طريق الاسكندرية (١٣) .

كذلك كان القطران يمثل جانبا هاما من واردات مصر في ذلك الوقت ، فهي مادة لا يمكن الاستغناء عنها في صناعة السفن التي كانت تتكون منها قوة البطالمة البحرية في ذلك الوقت ، كما كان اقتناؤها أمرا حيويا بالنسبة لصانعي الفخار في دهان الأوعية التي كان البطالمة يصدرون فيها الزيت — وقد كانت

تجارته من أقوى أركان نظامهم الاحتكاري . والقطران كان يأتي من غابات مقدونيا ومن هضاب آسيا الصغرى . وقد انعكست أهمية هذه التجارة التي كانت تهم البطالمة بوجه خاص ، بسبب تعلقها باحتكارهم الاقتصادي كما ذكرت ، في أهمية المستوى الذي كانت عليه علاقاتهم الخارجية مع ملوك مقدونيا ومع أمراء رثم ملوك برغامة في آسيا الصغرى . وقد وصل من ارتباط هذه التجارة بسياسة البطالمة في هذا المجال أن كانت تذبذبات ثمن القطران بجزيرة ديوس - وهي سوق التبادل الدولي في ذلك الوقت - تدل على ما يعترى العلاقة السياسية بين مصر وبرغامة ومقدونيا من صعود وهبوط ^(١٤) .

كذلك كانت مصر مفتقرة إلى المعادن . حقيقة كانت بها مناجم للذهب في النوبة وفي شبه جزيرة سيناء ، وحقيقة إن البطالمة ربما لم يصلوا من مستوى الترف إلى ما كان عليه الفراعنة من ترف من النوع الذي تدل عليه مخلفات بعض ملوكهم إذا كان لنا أن نتخذها عنوانا لترف الفراعنة ، ولكن مع ذلك فقد كان البطالمة يحتاجون إلى مقادير كبيرة من الذهب وكانت المناطق التي يستوردونه منها هي أساسا إسبانيا والهند . ونفس الشيء يقال عن الفضة ، فرغم أن الأدوات والمصنوعات الفضية كانت من الكماليات الشائعة المرغوبة عند الطبقة المتوسطة والمثيرة في ذلك الوقت ، لم تكن مصر تمتلك من موارد الفضة شيئاً ذا قيمة ، وإنما كانت هذه تأتي من المناطق المطلة على الشواطئ الشمالية للبحر الأبيض المتوسط : قليل منها من مناجم اللوريون في أتكيا وأغلبها من إسبانيا ومن قادس بالذات . وما ينطبق على الفضة ينطبق على الحديد الذي لم يكن يعدن في مصر وإنما كان يأتي من جزر بحر إيجه ومن منطلق الهلسبون وأرمينيا ، وعلى النحاس الذي كانت تستخرج منه كميات ضئيلة في منطقتي الفيوم بينما كان الجزء الأساسي يأتي من قبرص التي كانت جزءاً من الإمبراطورية البطلمية لوقت طويل ^(١٥)

ولم تكن هذه كل واردات مصر في عهد البطالمة ، فقد كانت تستورد الرخام الذى تفتقر اليه من الجزر اليونانية ، وكانت ، رغم توفر صناعة المنسوجات بها ، تستورد الأصواف من ميليتوس والمنسوجات السكالية من صور والأقمشة المذهبة من برغامة والشفافة من كوس وأمرجوس والحرائر من فينيقيا والمنسوجات السمكية من قيليقيا والأبسطة من المدن الأيولية على الساحل الغربى لآسيا الصغرى . هذا إلى جانب مجموعة كبيرة متنوعة من مواد الاطعمة التى كانت تستوردها لغرض الاستهلاك اليومى ، فقد كان السكندريون يعرفون نحو ستة أنواع من العسل الذى يأتى من مناطق بحرايجه والجبن الذى يأتى من جزيرة خيوس والياميش والroman والتين وأنواع مختلفة من الخثور كانت محببة إلى ثرائهم الذين كانوا يريدون المحافظة على طريقة الحياة الإغريقية التقليدية ، فكانوا ، رغم وجود صناعة الخثور فى مصر ، يقبلون على الخثور الواردة من رودس وخيوس وكنيديوس^(١٦)

وأخيرا فقد كانت هناك مستوردات مصر من الحيوانات ، ونذكر على سبيل المثال الجمال التى كانت قد بدأت منذ بدايه العهد البطلمى تكون عنصر هام من عناصر الحياة اليومية فى مصر سواء كأداة للنقل أو لاستخدامه فى أغراض الزراعة . وإذا كانت مصر قد بدأت فى تربيته الجمال محليا بشكل ظاهر فى عهد فيلادلفوس فان الخيل ، التى عرفتها مصر منذ غزو الهكسوس ، كانت تستورد بصفه تكاد تكون دائمة فى عهد البطالمة وكان أغلبها يذهب لتغطيه حاجة الجيش فى سلاح الفرسان الذى كان جديدا بالنسبة لمصر والذى كان يلعب دورا هاما فى كافة الجيوش التى تسير على النظام المقدونى والتى كان أحد دعائم الممالك المتناغرة .^(١٧)

وإزاء هذه الواردات كانت مصر تصدر قدرا كبيرا من منتجاتها مثل القمح والبردى وأنواع معينة من المنسوجات والمصنوعات الزجاجية ومجموعة أخرى من المنتجات التى كانت تعتمد على خامات تستوردها مصر جزئيا أو

كلياً من الخارج ، مثل العطور التي كانت خاماتها تأتي من بلاد العرب والصومال وسوريا وآسيا الصغرى ، والحلى والمجوهرات التي كانت تصنع من أحجار نفيسة أو شبه نفيسة تأتي من الصحارى العربية ومن جزر البحر الأحمر ، ومثل الأدوات المصنوعة من العاج ومن ريش النعام التي كانت القوافل تأتي بها عن طريق النيل أو الطرق الصحراوية من الصومال أو من أعلى النيل ^(١٨) .

ولنأخذ تجارة القمح والبردى كمثال لتجارة الصادرات والدور الذي لعبته كأساس اقتصادى لسياسة البطالة والذي كان يتبلور أساساً حول ميناء الاسكندرية . لقد كانت تجارة القمح تلعب في عهد البطالة دوراً أساسياً يوازى أو يفوق الدور الذى يلعبه القطن في يومنا هذا . وقد كان ملوك البطالة يعتمدون اعتماداً كبيراً على تجارة القمح في تدعيم نفوذهم السياسى فى البحر الأبيض المتوسط ، حقيقة إنه من غير الثابت ومن غير المحتمل أن ملوك البطالة احتكروا لأنفسهم هذه التجارة ، ولكن من المقطوع به أنهم كانوا يستولون على جزء كبير من محصول البلاد من القمح وبهذا الجزء كانوا يستميزون على تشكيل وتدعيم صلاتهم السياسية مع المناطق المطلة على سواحل البحر الأبيض المتوسط . ولم يكن هذا بالشئ الجديد الذى ابتدعه البطالة ، فإن الخطيب الاثينى ديموستينيس ويظهر لنا فى إحدى خطبه كيف كان التجار الذين يحصلون على القمح من مصر يستطيعون التلاعب بأسعار القمح فى أسواق البلاد اليونانية بمنعه عن إحداها أو تصديره إلى الأخرى فى عهد كليومينيس الذى كان الاسكندر قد أقامه منظماً للشئون المالية فى مصر بعد فتحها . وستكون سياسة البطالة فى مد نفوذهم بطريقة أو بأخرى معتمدة على الأثرى على سياسة القمح ، إذ أن البطالة رغم أنهم لم يكونوا بأى حال من الأحوال المحتكرين الوحيدين لهذه التجارة فى حوض البحر المتوسط بشكل يسمح لهم بالتحكم المطلق فى هذه المنطقة عن طريقة إجاعة سكانها — إذ كانت

هناك جهات أخرى تنتج القمح مثل مناطق البحر الأسود وصقلية وسوريا و برقه وقرطاجه - إلا أن البطالة كانوا دون شك أكبر مصدرى القمح في مصر إن لم يكن في العالم المتأغرق كله ، واستطاعوا عن طريق هذه التجارة أن يقوموا بدور سياسى ظاهر في شرق البحر الأبيض فنجده بطليموس سوتر ينقذ رودس بتمويلها بالقمح أثناء حصارها في ٣٠٥ ق.م. بينما كان بطليموس اينفانيس يعمل على توثيق سلطته بروما عند طريق تصدير القمح إليها وهكذا كانت الاسكندرية في تلك الفترة تعتبر تقريبا الميناء التى تصدر أكبر مقادير من القمح في تلك المنطقة (١٩).

أما ورق البردى فقد كانت مصر هى الدولة الوحيدة المصدرة له، وكانت صادراتها منه هكيات دافرة جعلت منها سيدة السوق بلا منازع ، يدل على ذلك أنه حين فرض عليه بطليموس فيلا دلفوس احتكارا ملكيا جزئيا ارتفعت أثمانه سوق ديلوس التى كانت مركز تجارة التبادل في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط . ولم تكن قيمة تجارة البردى من الناحية السناسية قاصرة على تدعيم هذه الناحية بتحكم مصر الاقتصادى في هذه التجارة بل لقد أدت كذلك إلى تحكم مصر بطريق غير مباشر في الناحية الثقافية في شرق البحر الأبيض المتوسط، فقد أصبحت مصر الموطن الأول لصناعة السكتب وأدى هذا إلى تركيز الحركة الثقافية فيها وكان عاملا هاما من عوامل اجتذاب المفكرين والعلماء وكافة رجال القلم إليها وقد بلغ هؤلاء شأوا كبيرا في ميادين تخصصهم على نحو أسلفت حقيقة . إن هذا التحكم لم يكن تاما ، فان برغامة مثلا حاولت أن تتخلص من هذه السيادة الثقافية التى فرضها البطالة على العالم الهلينى بإنتاجها نوعا من الجلود الصالحة للكتابة، ولكن رغم ذلك فقد ظلت مكتبة الاسكندرية هى المسيطرة الأولى على كل ما يتعلق بإنتاج الكتب حتى من ناحية الشكل، وهو أمر لا يمكن تجاهله عند الكلام على الانتاج الثقافى الذى اتخذ البطالة كقاعدة أدبية لد نفوذهم السياسى . (٢٠)

هذه إذن هي الصادرات والواردات التي أصبحت الاسكندرية مركزاً لها . وقد كان موقع الاسكندرية بلا شك هو خير موقع يقوم عليه هذا المركز الذى كانت تنفرع عنه طرق التجارة إلى فينقيا وفلسطين وسوريا وآسيا الصغرى وتراقيا وجميع جزر بحر إيجه وإلى أثينا وكورنث و صقلية وإيطاليا والمستعمرات الاغريقية على شواطئ غالة واسبانيا وإلى قرطاجة وقيرينى (برقة) ، وأخيراً إلى الصومال وبلاد العرب والشرق الأقصى (٢١) .

ولم تكن الاسكندرية مجرد معقد أو ملتقى لهذه الطرق التجارية بحيث يمكن أن نقول إنه كان من الممكن أن تصبح الميناء الأولى في مصر دون أن تكون بالضرورة عاصمة البلاد ؛ ولكنها كانت كذلك خير مكان يستطيع منه البطالمة أن يدخلوا هذه الطرق في دائرة نفوذهم وأن يبقوها تحت سيطرتهم السياسية — وهى سياسة اتبعها البطالمة بالفعل وحرصوا عليها أشد الحرص ، تدل على ذلك تفاصيل توسعهم فى حوض البحر الأبيض وهو المكان الذى كان قد أصبح منذ فترة ليست بالقليلة قبل قيام مذكمهم ، مسرحاً لمنافسات التجارية العنيفة . ويكفى لإثبات هذا الاتجاه السياسى الاقتصادى أن نلقى نظرة سريعة على الأماكن التى دخلت فى قلب الامبراطورية البطلمية . فقد كانت هذه تضم فى القرن الثالث قبرص وقيرينى الغنية بغلالها وجوف سوريا وفينيقيا وفلسطين وليقيا ذات الغابات الواسعة وكاريا ذات التجارة النشطة وحيث تزدهر زراعة الكروم وتربية النحل ، وأجزاء من أبونيا وبخاصة مدن ميليتوس وساموس وإفسوس ومجموعة من جزر بحر إيجه — وجزيرة لسبوس الكبيرة الغنية وأجزاء من جزيرة كريت وثيرا وبعض مناطق فى شبه جزيرة البلبونيز والخرسونيز وجزء من تراقية (٢٢) . وكلها ، كما هو ظاهر ، أماكن إما

تطل على الطرق التجارية في البحر الأبيض أو تبدأ منها هذه الطرق أو ذات إنتاج خاص له قيمته في إتمام السياسة الاقتصادية البطلمية .

وقد عبر روستوفتزن بطريقة حسابية رياضية تميل إلى الجفاف وإلى شيء بسيط من المبالغة في التقدير ، ولكن مع ذلك في كثير من الدقة والصواب ، عن هذا الاتجاه الذي تداخلت فيه السياسة مع الاقتصاد إلى حد كبير ، والذي لا بد أنه قاد البطالمة إلى أن يتخذوا من ميناء مصر الأولى عاصمةً لملكهم ومقراً يواجهون منه سياستهم الاقتصادية التوسعية حين قال في مجال الحديث عن ملامح الامبراطورية المصرية في عهد البطالمة^(٣٣) «لقد كانت الفكرة التي توجه سياستهم هي أن يجعلوا من مصر دولة من الغنى والثروة بحيث تحتفظ باستقلالها وتظل في مأمن من أية محاولة خارجية لاختصاصها ، ولضمان ذلك كان من الضروري أن تظل مصر سيده للبحر وتحكم في الطرق البحرية التي توصل إليها . وقد كانت هذه مهمة شاقة ومعقدة ، ففي أيام الامبراطوريات المصرية القديمة والوسطى والحديثة (في عهد الفراعنة) كان امتلاك سوريه كافياً لتحقيق هذا الغرض . ولكن الموقف تغير منذ بداية الألف الأولى قبل الميلاد ، إذ أن التهام الحضارى الذى ظهر فى آسيا الصغرى والنمو المطرد للقوات البحرية فى بلاد اليونان قاد مصر إلى أن تمتد منطقة نفوذها السياسى إلى جميع مناطق البحر الأبيض المتوسط ، لا تغزو آسيا الصغرى أو بلاد اليونان وإنما ليكون فى مقدورها مراقبة أية دول بحرية منافسة ، وإحباط أية محاولة لعزل مصر عن الطرق البحرية المؤدية إلى شواطئها سواء فى الشمال أو فى الشرق . ولكن السيطرة على هذه الطرق لا يمكن تحقيقها إلا بامتلاك أسطول قوى ، ومثل هذا الاسطول لا يمكن أن يتم بناؤه إذا اعتمدت مصر على مواردها الطبيعية من

لمواد الأولية فحسب ، فالخشب والمعادن اللازمة لذلك لا بد إذئ أن تأتي من الخارج ، ولكي تضمن مصر الحصول على كميات وافرة منها لا بد لها أن تحتل بعض المناطق الغنية بالغابات أو المناجم . وقد كان هذا هو السبب في أن تحتفظ مصر دائماً بشبه جزيرة سيناء (الغنية بمعادنها) وأن تمد سيطرتها إلى سوريا وقبرص وأن تحاول احتلال بعض مقاطعات آسيا الصغرى وبخاصة ليقيا (الغنية بغاباتها) . كذلك تعتمد قوة مصر (وهي لازمة للقيام بذلك) على انتظام تجارتها الخارجية إذ أن قيام أسطول وجيش قويين يحتاج إلى مبالغ وافرة من المال ، والحصول على الكميات الكافية من الذهب والفضة لسك هذه النقود ، لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التجارة الخارجية ، وهذه لا تتسنى ممارستها على نطاق واسع إلا بالسيطرة على الطرق التجارية .

كذلك مما يصور الاتجاه الجدى لبناء سياسة البطالة الخارجية على أساس اقتصادى - الأمر الذى كان لا بد أن يؤثر على انتقائهم لعاصمة ملكهم في مصر بحيث تخدم هذه السياسة ، هو العلاقة الودية التى حرصوا على إنمائها مع بعض جزر البحر الأبيض التى كانت لها أهمية خاصة كمحاطة على الطرق التجارية البحرية وسأخذ مثالا على ذلك جزيرة رودس وديلوس .

أما الجزيرة الأولى - وكانت تكون مع مدن ليندوس وباليوسوس وكاميروس الدولة الرودية - فقد كان القائمون على الحكم فيها أقلية من التجار الذين كانت لهم حرية الملاحة في البحر الأبيض وتأمين طرقها ، وكانت أهميتها بالنسبة لمصر هي موقع مينائها كمحط تجارى للسلع المتبادلة بين مصر من جانب وآسيا الصغرى وبلاد اليونان من جانب آخر، مثل العطور التى كانت تصنعها مصر والتوابل التى كانت الاسكندرانية هي سوقها الكبرى ، هذا إلى جانب الخسور التى كانت

تستوردها مصر من رودس والحبوب التي كانت تصدرها اليها . وستكون نتيجة الأهمية التجارية لرودس بالنسبة للاقتصاد المصري أن يحرص البطالمة على إقامة علاقات سياسية طيبة مع هذه الجزيرة طوال القرن الثالث ق. م . وستظهر العلاقة الطيبة في أكثر من صورة . فمن الناحية الشكلية نجد أن لقب سوتر (المنقذ) الذي اتخذهُ بطليموس الأول أُضيفَ عليه أول ما أُضيفَ من قبَل جزيرة رودس وجزر الكيكلاديس ، بينما نجد أن إحدى الجزر الصغيرة في الميناء الكبيرة بالاسكندرية ستسمى أنتيرودس نسبة إلى الدولة الصديقة . ولن يقتصر الأمر على ذلك ، بل سنجد هذه العلاقة الطيبة تنعكس بشكل موضوعي في العلاقات السياسية بين البلدين ، فردوس اتخذت منذ بداية العصر المتأخر موقفا معاديا من خصوم البطالمة ومنافسيهم وبخاصة السلوقيين ، الذين كان في إمكانهم دائما أن يهددوا ممتلكات رودس على الساحل الآسيوي ، وستكون رودس إحدى الدول التي تحرض روما على محاربة أنتيوخوس الثالث ، عدو بطليموس الخامس ، في بداية القرن الثاني ق. م . (٢٤)

ونفس الشيء يقال عن ديلوس ، إحدى جزر الكيكلاديس ، فقد كانت هي الأخرى محطاً متوسطاً ممتازاً للقوافل التجارية الآتية من الشرق والغرب ومن الشواطئ الشمالية وأغوار إفريقية . وكأحرص البطالمة على اتقاء العلاقات الودية مع رودس فقد اتبعوا نفس السياسة مع ديلوس ، وفي هذا المجال تشير كثير من النقوش إلى وجود جمعيه من الوكلاء والسمارة السكندريين في هذه الجزيرة ، كما تشير إلى قيام علاقة ودية مع البطالمة (٢٥) .

وهكذا نجد أن الاسكندرية كانت خير مكان يصلح لتقوم به عاصمة البطالمة ، فهي في المقام الأول خير مكان يوجه منه البطالمة سياستهم الدفاعية في عصر كانت

صفته الأولى هي الصراع المستمر بين القاءن على الدول المتأغرة التي تبلورت في القسم الشرقي للبحر الأبيض على أنقاض إمبراطورية الاسكندر ، ومن جهة أخرى كانت خير مركز لانطلاق الدعاية السياسية البطلمية التي كانوا يهدفون من وراءها إلى توسيع دائرة نفوذهم في وقت أصبح فيه التوجيه السياسي يشير أساساً إلى هذه المنطقة من البحر الأبيض ، ومن جهة ثالثة ، فان السيطرة على الطرق التجارية لتدعيم السياسة الاقتصادية البطلمية أمام أية منافسة في هذه المنطقة كانت تستوجب أن تكون الاسكندرية ، ميناء مصر الأولى ، هي في نفس الوقت عاصمتهم ومقر حكومتهم .

٣ - وضع الاسكندرية في مصر في العصر المتأخر :

- الاسكندرية كعاصمة لمصر

- الاسكندرية كمدينة يونانية في مصر

سأحدث الآن عن الإطار السياسي الذي يحدد الوضع السياسي والدستوري لمدينة الاسكندرية في مصر في العصر المتأخر . وفي هذا المجال لابد أن ننظر إلى هذه المدينة من جانبين . فقد كانت من جهة عاصمة لمملكة البطالمة ، ومن جهة أخرى مدينة يونانية من النوع الذي انتشر في الشرق الأدنى في أعقاب فتوح الاسكندر مثل كاسندرية التي قامت حيث كانت تقوم قديماً مدينة بوتيدايه في شبه جزيرة خالكيدكي ، وليسياخيه التي أسسها ليسياخوس ، أحد خلفاء الاسكندر ، في شبه جزيرة الخرسونيسوس حين كان مسلماً على تراقية ، ومثل اثيجونيه ثم أنطاكية اللتين أسسهما أنتيجونوس ثم سايقوقوس بعد ذلك (٢٦) .

ولنبداً بالجانب الأول . لقد كانت الاسكندرية مقراً لحكومة أهلها كل الظروف لكي تكون حكومة استبدادية مركزية ، وكان لهذا أكثر من سبب .

فصر دولة تميل بطبيعتها تكوينها الجغرافى نحو النظام المركزى بشكل ظاهر ، ولم يكن هذا أمراً جديداً بل كان أمراً طبيعياً بالنسبة لها ، امتدت معرفتها به إلى بداية تاريخها ، واستمدت جذوره من الظروف الجغرافية التى أحاطت بها . فالحدود المحيطة سواء فى الشرق أو الغرب حيث صحراء العرب وصحراء ليبيا أو فى الشمال حيث المستنقعات فى شمال الدلتا وحيث الساحل الخالى من الموانئ الطبيعية السهلة سواء إلى شرق الدلتا أو إلى غربها ، أو فى الجنوب حيث صحراء النوبة الملاصقة لمجرى النيل وحيث سلسلة الجنادل والشلالات التى تبدأ جنوبى سيني - هذه الحدود المحيطة تجعل التوجيه الطبيعى لمصر نحو الوحدة والتماكك الداخلى .

وقد ساعد على هذه الوحدة مجرى النيل الذى لا تعترض الملاحة فيه من الشلال حتى المصب أية عقبات طبيعية ، والذى يربط ربطاً سهلاً تماماً يبين أطراف القطر من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب والذى يجمع بانتظام فيضانه جميع سكان البلاد على ضفتيه أو بين أفرع دلتاه . إن هذه الظروف تختلف قطعاً عن ظروف بلاد مثل بلاد اليونان التى تخترقها الجبال فى كل اتجاه بشكل يتعذر معه الاتصال الداخلى بين مناطقها إلا عن طريق ممرات أو أنهار أغلبها لا يصلح للانتقال إلا فى أضيق الحدود ، مما جعلها تدخل التاريخ فى هيئة دويلات منفصلة مستقلة عن بعضها ومتطاحنة فى سياستها وتقاليدها وأحوال معيشتها . أو مثل شبه الجزيرة العربية التى قامت فيها الامتدادات الصحراوية المقفرة بما قامت به الجبال المسانعة فى بلاد اليونان فدخلت التاريخ فى شكل قبائل متفرقة متناحرة تحتفظ بمنزعتها الانفصالى مهما كان النظام السياسى الذى يجمعها من الناحية الشكلية .

ولكن على العكس من ذلك كانت مصر ، فالإطار المحكم الذى وجدت بداخله والذى تكوّنته حدودها الطبيعية ، والشريان الذى ظل من البداية يجمع بين سكانها ويصل بين أجزائها من شماليها إلى جنوبها كان من الطبيعى أن يدفعها دفعا نحو نظام سياسى مركزى فى فترة مبكرة من تاريخها . وقد حدث ، فصر لم تكده تستهل تاريخها المعروف حتى كانت مناطقها المختلفة قد تم توحيدها على يد أول ملوك عهد الأسرات . وسارت منذ ذلك الوقت على نظام إدارى مركزى لم يتدخل فى فترات الانحلال السياسى المحدودة إلاّ ربّما يعود من جديد قويا كما كان . بل حتى فى الظروف السياسية المختلفة التى مرت بها البلاد فى القرن الرابع ق . م . ظلّ النظام الإدارى المركزى حافظا لتماسكه سواء تحت حكم الفرس أو تحت حكم الفراعنة الذين ثاروا على الحكم الفارسى وقبضوا على ناصية الأمور لفترات طويلة أو قصيرة . فالملك تاخوس مثلا ، أحد هؤلاء الملوك الثائرين ، استطاع فى فترة استرداده للحكم من الفرس أن يحصل عدداً من الضرائب منها ضريبة الرأس وضريبة على المساكن وثالثة على مبيعات القمح إلى جانب ضريبة دخل مقدارها العشر فرضها على التجار وأصحاب الحرف . واستمرار الإدارة المركزية بهذا الشكل المنظم يدل دون نزاع على محافظة الإدارة المركزية على كيانها العام أمام موجات التقارب السياسى فى تلك الفترة . وحتى بعد أن استعاد الفرس سلطتهم على مصر على يد أرتاكسركيس ظلّت الإدارة المالية محافظة على تماسكها رغم التخريب الشديد الذى تعرضت له أثناء الفتح . وقد ظلّت الإدارة المالية على ما هى عليه من تماسك حتى تسلمها الاسكندر بعد دخوله مصر دون أن يغير منها شيئاً فيما عدا مشرف يونانى على الشئون المالية يدفع إليه حكّام المقاطعات ما كانوا يجمعونه من دخل (٢٧) .

وإذا كانت الظروف الجغرافية قد أعدت مصر ، التى أصبحت الاسكندرية عاصمة لها ، لى تكون دولة تميل فى حكمها إلى الصفة المركزية الاستبدادية

فقد كان للناحية الادارية نفس الاتجاه . فحصر في عهد الفراعنة كانت تحكم على أساس أن الفرعون هو مصدر جميع السامات ، وأن له كافة الحقوق على شعب مصر وأرضها ، إذ هو أصلا ، كاله أو سليل للالهة ، الذي منحه رعاياه كل ما يتمتعون به في حياتهم ، كما بعث في الأرض كل ما فيها من خضيب ونماء ، وقد سقت في مكان سابق أمثلة على هذا الحق . وقد انظر بطليموس منذ بداية حكمه على أن فرعون مصرى له كل ما للفراعنة من حقوق . وبنى نظريته في ذلك على أساس أن حكم الفراعنة لم ينقطع خلال أية فترة . فالاسكندر ، حين نصبه الكهنة المصريون أبنا للاله آمون في معبد هذا الآلهة بواحة سيوه ، أصبح بذلك فرعونا مصرى ، واكتسب بصفته الآلهية كل حقوق الفرعون ، و بطليموس حين أصبح ملكا على مصر إنما كان خليفة للاسكندر ، وبالتالي فرعونا على مصر .

وقد لجأ بطليموس إلى أكثر من طريقة لإقامة حقه على هذه القاعدة ، ولتدعيم وصفه الدستوري والادارى في مصر على هذا الأساس . فهو من جهة يؤرخ لعهد ، لا من ٣٠٦ ق.م . وهي السنة التي أعلن نفسه فيها ملكا على مصر بعد فترة الصراع حول تقسيم إمبراطورية الاسكندر بين قواده ، وإنما منذ وفاة الاسكندر في ٣٢٣ ق.م . مباشرة رغم أنه من الناحية الدستورية الرسمية لم يكن سوى وإل من طرف البيت الإمبراطورى المقدونى في الفترة التي سبقت منادائه بنفسه ملكا على مصر . والسبب في ذلك واضح ، فهو لا يريد أن يوجد أية فجوة زمنية بين حكم الاسكندر كفرعون لمصر ، وبين حكمه هو كذلك لها ، حتى لا ينفذ منها أى مطالب يدعى أحقية العرش دونه أو ينازعه سلطانه كفرعون . وسيدعم بطليموس هذا الحق بحركة مسرحية من الطراز الأول ، فحين يموت الاسكندر يجمع قواده في بابل ويقررون نقل جثمانه إلى مقدونيا حيث يدفن في ايجيا ، ولكن بطليموس

يذهب إلى سورية لمقابلة جثمان الإمبراطور ويغرى المشرف على نقله بالأحرف إلى مصر حيث يستقر الجثمان في الاسكندرية إما من البداية، كما يذكر لنادي بودروس أو بعد ذهابه أولاً إلى ممفيس كما يذكر لنا بوزانياس^(٢٨) . وقد كان أحد أهداف بطليموس من وراء ذلك هو تدعيم مركزه من الناحية المادية كوريث للاسكندر الذي كان بدوره ورثاً للفراعنة .

كذلك سنجد البطالمة يعملون تدريجياً ، ولكن دون توقف ، على اكتساب صفة الألوهية حتى تكون لديهم القاعدة الروحية التي كانت تقوم عليها السلطة المطلقة للفراعنة ، وهنا أيضاً سيتخذ البطالمة شخصية الاسكندر كنقطة ابتداء حقيقة إن عبادة الاسكندر لن تصبح عبادة رسمية للدولة كلها في عهد بطليموس الأول ، ولكن هذا الملك سيسعى جاهداً لكي يجعل منها عبادة محلية في مدينة الاسكندرية على أساس أن الأسكندر هو مؤسس هذه المدينة، وستكون هذه سابقة يعتمد عليها بطليموس الأول في إقامة عبادة محلية له هو في مدينة بطليموس التي أسسها في الوجه القبلي. هذا وسنجد أن بطليموس، رغم أنه لم يرفع عبادته من صفتها هذه المحلية ليحولها إلى عبادة رسمية للدولة إلا أنه اعتمد على الاتجاه السائد في ذلك العصر نحو تمجيد الأبطال والارتفاع بهم إلى درجات شبيهة بالألوهية أو قريبه منها ، فاكتمل لنفسه صفة « المنقذ » (سوتر) من الرومانيين بعد أن ساعدهم أثناء حصار ديمتريوس لهم ، بينما نجد اتحاد جزر الكيكلاديس، التي كانت جزيرة ديلوس مركزاً لها ، تعلن أنها كرمت بطليموس بمنحه « صفات شرفية شبيهة بصفات الآلهة » .^(٢٩)

وسيخطو بطليموس الثاني ، فيلادلفوس ، خطوات واسعة في نفس الاتجاه ، وهنا يحدثنا نص مصري أن أرسينوى الثانية ، زوج

هذا الملك وأخته ، عند ما ماتت (في سنة ٢٧٠ ق.م.) أصبحت في معية الإله رع ، وبالتالي الهة للمصريين ثم أُلِّهَت بالنسبة لليونان بعد ذلك بقليل . وفي هذا المجال سنجد فيلادلفوس يحمل من المصادر الثابتة للانفاق على عبادتها ضريبة السدس (apomoira) التي كانت تذهب إلى الكهنة قبل ذلك ، ولا يلبث بعد ذلك أن ينادى بنفسه إلهًا هو الآخر ، وهكذا تقوم عبادة الإلهين الشقيقين theoi adelphoi . ولكن هذه العبادة رغم أنها أصبحت عبادة رسمية عامة ، كانت لانزال تنقص تأليه سوتر وزوجته حتى تُدفع بطابع الأسرة البطلمية ، وهكذا يتم تأليه الملك الراحل وزوجته وتقام للاحتفال بهما أعياد البطوليمايا الرسمية . ومنذ ذلك الوقت أصبح تأليه البطالمة في أثناء حياتهم وإلحاق الصفة الرسمية بعبادتهم أمراً مفروغا منه ، وسيظل هذا التقليد قائماً حتى نهاية الأسرة البطلمية حين تعلن كايوباترا السابعة أنها ابنة الإله رع وأنها الإلهة حاتحور لعامة الشعب بينما هي لدى طبقة المصريين الذين تشيعوا بالثقافة الاغريقية الإلهة أفروديتي إيزيس اليونانية المصرية ^(٣٠)

كذلك اتجه البطالمة في تنظيمهم الاقتصادي نحو فكرة الساطرة المركزية المستبدة . فبطلميوس اتخذ لنفسه نهجاً اقتصادياً يقوم على ملكية الأرض واحتكار مواردها ، بحيث تصبح الأرض جميعاً ملكاً للملك وتاجها خاضعاً لتصرفه . حقيقة كانت هناك إقطاعات كبيرة أقطعها البطالمة موظفيهم المقربين إليهم ، مثل الأراضي التي أقطعها بطلميوس فيلادلفوس لوزير ماليته أبولونيوس ولكن إزاء ذلك كان الملك يطلب إلى المتنفعين بهذه الإقطاعات خدمات للحكومة مثل استصلاح مساحات معينة من أراضي الصحراء أو غيرها - هذا إلى أنها كانت قبل كل شيء وفوق كل شيء منحة من الملك يمنعها من يشاء ويمنعها من يشاء من رعاياه . ونفس السيطرة الماسكية في أراضي المعابد التي كان الملك

الآله يقفها على الآلهة . هذه الأراضى المقدسة كان يديرها موظفون من قبل الملك باتفاق مع السكان الأعظم وتحت إشراف مراقبي المعابد ، وهؤلاء كانوا فى الواقع مجرد ممثلين لسلطة الملك . كذلك كانت هناك الإقطاعات الصغيرة التى كان الملك يعطى حق الانتفاع بها للمهاجرين اليونان الذين يريدون الاستيطان بمصر ، نظير قيامهم بالخدمة العسكرية فى صفوف قواته المسلحة ، ولكن هذه كانت كذلك من الوجهة الرسمية ملكا للملك يتصرف فيها كما يشاء وحين يموت المنتفع ، تعود الأرض رسمياً للملك ليُقطعها أى شخص آخر يقع عليه اختياره ، وأن كان يُعطى أبناء المنتفع القديم لهم من الناحية العملية أولوية الانتفاع اذا كان من بينهم من يصلح للخدمة العسكرية .

كذلك كانت أغلب المحاصيل حكرا للملك ، ينزلها إلى السوق بالطريقة التى يريد بها وبالثمن الذى يفرضه وبالشروط التى يملئها . وأكبر مثل على ذلك تجارة الزيوت التى كانت جزءاً أساسياً من الاحتكار الاقتصادى الملكى ، بل حتى فى حالة المحاصيل أو المنتجات التى لم تدخل من الناحية الرسمية تحت نظام الاحتكار ، كان الملك ينزل إلى السوق كتاجر كبير ، وعادة ما يكون أكبر التجار الذين يتجرون فيها . كما كان له حق فرض الشروط والضرائب التى تتراءى له على أى سلع من هذا النوع الآخر .

وأخيراً فالناحية الدفاعية هى الأخرى وجهت حكومة مصر نحو النظام المركزى المستبد فالظروف التى قامت فيها الدولة البطلمية ، التى شهدت صراع قواد الإسكندر وخلفائه حول تقسيم امبراطوريته كانت ظروفًا شديدة قفزت بالاعتبارات العسكرية الدفاعية والهجومية إلى المقدمة ، وقد كانت مثل هذه الظروف لا تسمح إلا بنظام يكون القائم فيه على الدولة قابضاً على زمام الأمور بها بشكل يمكن له من تسخيرها لخدمة هذه الاعتبارات

العسكرية إذا اضطر إلى ذلك ، وهذا بالضرورة نظام لا يتأتى إلا في ظل حكم مركزي مطلق .

وقد كانت الاسكندرية لظروفها التي أسلفت الإشارة إليها هي أنسب الأمكنة في مصر لكي تكون مقراً لهذه الحكومة التي فرضت عليها الظروف اتجاهها استبدادياً مركزياً مطلقاً ، وبالتالي فقد كان من غير الممكن أن تكون لها السمات التي اتّسمت بها المدن اليونانية التي عرفت السيطرة المقدونية في عهد فيليب والاسكندر والتي كانت أسسها الاقتصادية والسياسية والدفاعية قد انهارت أمام الفكرة الجديدة الزاحفة التي جسّمتها القوات الكبيرة ممثلة في البدايه في دولة مقدونيا ثم بعد ذلك في امبراطورية الاسكندر وفي الملكيات الشرقية المتأغرقة التي قامت على أنقاض هذه الامبراطورية .

لقد بقيت هذه المدن محافظة على المظهر التقليدي لنظام المدينة الحرة، ولكنها فقدت مضمونه . فالنظام التبعي وجد ، ولكنه أصبح مجرد تقليد أويكاد ، ولم تعد له الصفة الجوهرية التي كانت تجعل في فترة ازدهار نظام المدينة في توزيع مناصب القيادة العسكرية في المدينة بين القبائل مثلاً ، والملاعب وجد ولكنه لم يعد جحر الزاوية في تكوين المواطنين في فترة التدريب العسكري ephebeia التي كانت أحد مقومات حق المواطنة — بعد أن أصبحت الجنود المرتزقة هي عماد الجيوش في العهد المتأغرق ، والأرض المحيطة بالمدينة chora كانت هي الأخرى موجودة حول المدن اليونانية الجديدة في كثير من الأحوال ، ولكن غرضها الأساسي ، وهو أن تكون إحدى الدعائم الأساسية لنظام المدينة ، لم يعد أمراً طبيعياً في ظل نظام الملكيات الكبيرة التي تعتمد على موارد أوفر بكثير من الموارد التي عرفتها المدن اليونانية في عصر دولة المدينة ، والذي تحول فية الدور الاقتصادي للمدينة اليونانية من دور إنتاجي إلى دور توزيعي محض بعد

أن انتقلت الطاقة الانتاجية أساسا إلى الريف ، وهكذا تعرض هذا الجانب الجوهري من جوانب نظام المدينة إلى مجرد شكل يظهر أو يختص حسبما يترأى للحكومة المركزية . وأخيرا وليس آخراً فقد كانت هناك مسألة المجالس التشريعية ، وهي ركن الأساس في نظام المدينة اليونانية . والأدلة متوفرة على وجود هذه المجالس في كثير من هذه المدن . ولكن رغم جودها المظاهر فقد كانت السلطة الأساسية ، كما أسلفت ، مركزة دائماً في يد القوة الكبيرة المسيطرة على أمثال هذه المدن . بدأ ذلك منذ أن أصبح فيليب الثاني المقدوني زعيماً إجبارياً للحلف الهليني المكون من المدن اليونانية غداة انتصاره عليها في موقعه خيبرونية سنة ٣٣٨ ق.م . واستمرت بعد ذلك في عهد الاسكندر الذي ورث زمامة الحلف الهليني عن أبيه ولكنه رغم إحفاظه بهذه الصفة كان في حقيقة أمره يحكم المدن اليونانية حكماً مركزياً أصبح القاعدة التي سار عليها خلفاؤه في العصر المتأخر وهكذا لا يمكن أن نتصور مثلاً أن تمتد سلطة المجالس التشريعية إلى مناقشة أمور تتعلق بأمن الداخل أو بالدفاع عن البلاد أو باعلان حرب أو عقد سلام أو تشكيل اتحاد سياسي خارجي . وإنما ستقتصر سلطة مثل هذه المجالس على أمور داخلية لا يمكن أن تخرج كثيراً عن نطاق الاحتياجات اليومية للسكان ، أو تنظم سياستهم الاجتماعية بشكل أو بآخر ، أو ممارسة بعض جوانب نشاطهم الترويحي أو الترفيهي ما دام ذلك لا يتعارض أساساً مع اتجاهات الحكومة المركزية . ومن هذه الزاوية يجب أن ننظر إلى الملامح اليونانية التي حافظت عليها هذه المدن كعناصر للاستهلاك المحلي فحسب ، يستطيعون عن طريقها أن يقيموا نظاماً إدارياً محلياً بحيث لا يختلف كثيراً عن نظام المجالس البلدية الذي نعرفه الآن ولكنه لا يمكن أن يتعدى ذلك إلى أى نشاط جوهري ترى الحكومة المركزية من صالحها أن تظل مسيطرة عليه .

وفى ظل هذه الفكرة كذلك أرى أن ننظر إلى وضع الاسكندرية كدنية يونانية . ولكن إذا كان وجود بعض العناصر المميزة لنظام المدينة هنا أمر ثابت كما هو الحال فى التقسيم القبلى لاسكندريين وفى وجود أرض محيطة بها وتابعة لها وفى وجود الملعب وغيره من المظاهر الاجتماعية للمدن اليونانية^(٣١) ، فإن الجانب الأساسى لهذا النظام ، وهو المجالس التشريعية ، لا يزال يحيط به قدر ليس بالقليل من الغموض ، وفى السطور التالية سأحاول أن أناقش هذه المجالس من ناحية قيمتها الدستورية فى ظل الحكم المركزى المطلق الذى أسلفت الإشارة إليه . وسأتناول فى المقام الأول المجلس الشعبى أو مجلس العامة ، ثم انتقل منه إلى مجلس الشورى أو مجلس الشيوخ .

اللفظان اللذان يطلقان مادة على مجلس العامة هما ديموس demos (ومعناها الحر فى الشعبى) أو الإكليزيا ekklesia . أما عن كلمة ديموس فنحن لا نصادفها بالمرّة فى النصوص التى تتعرض لتاريخ الاسكندرية سواء بالإشارة أو التفصيل والمناسبة الوحيدة التى ورد فيها هذا اللفظ هى نقش موجود بالمتحف اليونانى الرومانى بالاسكندرية يشير الى قرارات اتخذها الديموس ومجلس الشورى . وقد قيل فيما يتعلق بهذا النص أنه لا ينتسب إلى الاسكندرية وأنه ربما يشير إلى مجالس رودس ، وإن كان جوجيه قد حاول بقدر كبير من النجاح أن يثبت أن اللهجة الدورية التى تميز لغة الرودسيين لا أثر لها فى النقش ، وأنه لا يوجد به ما ينقض نسبته إلى الاسكندرية ، ورغم أنى أرى شخصياً ، اعتماداً على ملامح النقش ومقاييسه ، أنه ينتسب إلى الاسكندرية ، إلا أنى سأترك هذا جانباً مادامنا لملك من وسائل تحقيقه من الأدلة المادية المقارنه ما يقوم مقام الافتراضات الحالية^(٣٢) . أما كلمة إكليزيا فأنها ترد فى بعض هذه النصوص ولكن دون أن

تعطى المعنى التقليدى الذى يشير الى التنظيم الخاص للمجالس الشعبية كما نعرفها فى العصر اليونانى . وعلى هذا فلا يمكننا أن نعتمد على هذه النصوص فى مناقشة الفكرة التى نحن بصدد ها .

على أن كلمة أخرى تقترب بعض الشيء من معنى المجالس الشعبية بدأت تتردد فى النصوص المتعلقة بالشطر الأول من العصر المتأغرق بوجه عام ، تظهر فى تلك التى تشير إلى مدينة الاسكندرية - هذه الكلمة هى : المقدونيون . وقد كان طبيعيا أن تظهر هذه المجالس فى هذا الوقت بالذات ، إذ كانت الصنات العسكرية المقدونية لا تزال مسيطرة على حكام الممالك المتأغرة . فحكام هذه الممالك كانوا من القواد المقدونين ، ونظام الجيش المقدونى وتقاليد كانه لا تزال سائدة فى ممالك هؤلاء الحكام وفى جيوشهم فى بداية العصر المتأغرق . وهذه المجالس التى يشير اليها لفظ hoi Makedones أو مرادفاته كان يمثل تقليدا عرفه نظام الحكم المقدونى منذ بدء ظهور مقدونيا ، ثم انتقل مع قواد الاسكندر إلى الممالك المتأغرة التى أصبحوا ملوكا عليها . وكان هذا اللفظ يطلق على القوات المسلحة المقدونية مجتمعة فى هيئة مجلس ، وكانت هذه القوات ، بهذا الوضع ، هى التى تمنح السلطة الرسمية للحاكم . وهكذا كان ألا بد من انعقاد مجلس المقدونيين هذا عند اعتلاء الملوك المقدونيين للعرش ، وفى حالة ما إذا كان الملك قاصرا كان هذا المجلس هو الذى يختار الوصاة ، كما كان ينعقد فى هيئة محكمة فى حالات الخيانة العظمى .

هذه المجالس انعمت فى بعض المناسبات عندما كان الاسكندر فى آسيا . وقد زادت سلطانها فى عهد خلفاء الاسكندر بشكل واضح . ومن المرجح أن بطليموس الأول لجأ الى مجلس من هذا النوع عندما أراد أن ينقل ولاية عهده من بطليموس كراونوس ابنه

من زوجته يوريدىكى الى بطلميوس ابنه من زوجته برينيكى . ويروى لنا المؤرخ بوليبيوس فيما يتعلق بانعقاد هذا المجلس عند ارتقاء بطلميوس الخامس (ايفانيس) العرش أن الوزير يوسبيوس هو وأجاثوكليس أحد رجال البلاط المقر بين من بطلميوس الرابع قرأوا في الصالة الكبرى بالقصر الملكى أمام رجال القصر وضباط المشاة والفرسان وصية الملك الراحل الذى يجعلهم فيها أوصياء على ابنه القاصر . ثم يذكر لنا كيف أن أجاثوكليس هذا حاول بعد ذلك أن يقدم الملك القاصر أمام « المقدونيين » (٣٢) .

كان هذا هو المجلس الذى يقرب نظامه إلى حد ما من الفكرة العامة للمجلس الشعبى والذى عرفته الاسكندرية فى الشطر الأول من العصر البطلمى . وهو مجلس كما رأينا له بعض السلطات السياسية ، ولكنه لا يمثل إلا الجنود وضباطهم ، بينما كانت المجالس الشعبية التقليدية التى عرفها العصر اليونانى تضم جميع المواطنين . ثم إن مجلس المقدونيين هذا يبدو أنه كان لا يجتمع إلا لأمر خطير طارئ يحتاج إلى حل حاسم ، بينما كانت المجالس الشعبية التقليدية تعالج جميع ما يعنى للمدن من مشاكل داخلية وخارجية .

على أن هذا النوع من المجالس كان لا يمكن أن يستمر فترة طويلة فى الاسكندرية أو فى غيرها من مدن العالم المتأغرق ، فبعد جيل أو جيلين فقد المقدونيون فى مصر كل صلة بالجوامقة التى كان فيه مجلس المقدونيين يمثل نوعا من التماسك أو التجاوب بين الصفة المدنية والصفة العسكرية . بل لقد ابتعدت جيوش الممالك المتأغرة شيئا فشيئا عن التقاليد المقدونية بعد أن بدأت تضم بين جنودها أعدادا كبيرة من غير المقدونيين من سكان شواطئ البحر الأبيض ومنهم ، فى حالة مصر ، كثير من المصريين الذين فتحت أمامهم فرص الترقية حتى وصلوا إلى صفوف الحرس الملكى

وهكذا أخذت الإشارة إلى هذا المجلس تقلّ تدريجياً في الكتابات التي عاصرت أو تناولت تلك الفترة . حتى إذا انتهى عهد إيفانيس لم يعد من الممكن العثور على الألفاظ التي كانت تستخدم للدلالة عليه ^(٣٣) . وإنما أخذت تحل محالها في القرنين الثاني والأول ق.م. لفظة جديدة هي: السكندريون Alexandreis في المناسبات التي تظهر فيها الحاجة إلى نوع من التصرف السياسي ، والتي لا يكون فيها الملك أو كبار موظفيه ، لسبب أو لآخر ، هم القائمون بهذا التصرف أو الموجهون له . والأمثلة على ذلك كثيرة ، ففي ١٦٩ ق.م. حين هدد أنتيوخوس الرابع مصر ، وسقط بطليموس فيلوميتور بين يدي العدو ، نجد السكندريين يضعون زمام الأمور في يد أخيه الأصغر الذي سيشارك أخاه في الملك تارة على عرش مصر وتارة في حكم برقة حتى ١٤٥ ق.م. وحين يموت فيلوميتور في تلك السنة نجد وفداً من هؤلاء السكندريين يقوم بتسليم هذا الأخ الأصغر شئون الحكم في مصر تحت اسم يوار جيتيس الثاني . وعندما يموت هذا الملك في ١١٦ ق.م. تاركاً ولدين ووصيه يعهد فيها إلى أرملة كليوباترة الثالثة باختيار أحدهما كملك لمصر ، نجد السكندريين يجبرونها على اختيار أكبرهما ، سوتير الثاني ، للعرش بينما يترك للابن الأصغر أمر الحكم في قبرص ، وفي ١٠٨ سنجد هذه الملكة التي كانت تحكم مع ابنها ، تقوم بطرده بمعاونة هؤلاء السكندريين أنفسهم الذين أجبروها منذ ثمانى سنوات على اختياره للعرش ، ثم لا نلبث أن نجد وفداً منهم يستدعيه ليعود للحكم مع ابنته برينيكى الثالثة ، كذلك يبدو محتملاً أن السكندريين هم الذين قاموا في ٥٧ ق.م. بطرد بطليموس أوليتيس وأعطوا التاج لابنته كليوباترة الرابعة ، كما أخذوا يبحثون لها عن زوج من بين الأمراء السوريين ، ولكنهم يدعموا موقفهم هذا ضد أوليتيس أرسلوا إلى روما وفداً مكوناً من مائة عضو تحت رئاسة العالم السكندري ديون الذي نجح أوليتيس في اغتياله ^(٣٤) ، وهناك ، غير هذه ، أمثلة كثيرة يظهر فيها

السكندريون سواء باسمهم اليوناني الذي أسلفت ذكره أو بمرادفه اللاتيني Alexndrini الذي عرفهم به الرومان أو بمرادفات أخرى يونانية أو لاتينية أصبحت تطلق عليهم وتفيد معنى الشعب أو العامة مثل plethos و ochlos و multitudo و populus^(٣٥) .

ولكن من هم هؤلاء السكندريون ؟ وهل كان لهم التنظيم الذي عرفت به المجالس التشريعية في العصر الذهبي لنظام المدينة ؟ إن الجالية اليونانية السكندرية كانت لها تنظيم مدني politimno على جانب كبير من الدقة ، فقد كانت مقسمة إلى قبائل تنقسم بدورها إلى أحياء ثم إلى عشائر على نظام المدن اليونانية القديم . كذلك يبدو من تنظيمها أنها كانت لا تتسع لسكل من أراد الالتحاق بها وإنما كانت تقتصر على عدد محدود هم الذين تسجل أسمائهم في سجلات الأحياء ، وهؤلاء هم الذين كان لهم حق الاشتراك في النشاط السياسي ، أما اليونانيون الذين لا ينسب لهم ، لسبب أو لآخر ، تقييد أسمائهم في هذه السجلات ، فإنهم لا يتمتعون إلا بالحقوق المدنية فحسب . كذلك كان لا بد لأعضاء هذه الجالية من إعداد موجه منظم حتى يصبحوا مواطنين عاملين ، فقبل أن يحصلوا على حقوقهم المدنية والسياسية كان عليهم أن يمروا بفترة من التدريب والتثقيف العسكريين تؤهلهم للمتع بهذه الحقوق^(٣٦) .

هذا التنظيم الدقيق يوحى بأن « السكندريين » الذين رأيناهم يأخذون على عاتقهم توجيه الأمور في الأمثلة التي ذكرتها آنفا ، كانوا يمارسون نشاطهم السياسي هذا كجلس منظم . ولكن بعض المناسبات التي تمت فيها هذه الاجتماعات السياسية تشير بوضوح إلى أن المجتمعين لم يقتصرُوا على السكندريين بتنظيم الضيق ، وإنما ضموا بينهم عناصر يونانية أخرى من سكان الاسكندرية الذين لم يكن يشملهم هذا التنظيم . بل تشير بعض الأمثلة إلى أن الغوغاء الذين

كانت تزدهر بهم شوارع المدينة كانوا هم الآخرون يُدعون إلى هذه الاجتماعات يبدو هذا واضحا من حديث المؤرخ ديو كاسيوس عن المناسبة التي أعلن فيها بطليموس السادس الحرب على أنتيوخوس الرابع ، وفي هذه المناسبة يصف لنا كيف قام يولايوس ولينا يوس ، الأوصياء على الملك ، بدعوة العامة ليحثوا الملك على الموافقة على إعلان الحرب ^(٣٧) ، بل أكثر من هذا ، نجد أن هذه الاجتماعات لم تكن تقتصر على المدنيين ، وإنما يكاد يكون من المقطوع به أن عناصر عسكرية كانت تختلط بالمجتمعين بشكل غير منتظم أو منظم وبخاصة في فترات الاضطراب ، وهكذا أمكن ليوليوس قيصر أن يكتب في ٥١ ق.م. أن جنود مصر كانت لديهم عادة طرد الملوك الذين لا يرضون عنهم وتعيين آخرين مكانهم ^(٣٨) وهو في هذا المجال ليس بمحدد الحديث عن مجالس عسكرية منظمة ، كما قد يتبادر إلى الذهن ، وإنما يصف هذه الحركات التي يشترك فيها الجنود كثورات غير منظمة ، كذلك مما ينفي الصفة العسكرية المنظمة عن هذه الاجتماعات الصاخبة أن قيصر حين يريد إقرار كليوباترة السابعة و بطليموس الثالث عشر على عرش مصر ، يعلن ذلك أمام السكندريين مجتمعين في هيئة مجلس *ekklesia* ولا يمكن أن يكون الكلام عن مجلس عسكري إذ قد حدث ذلك بعد أن حمل جنود البطالة السلاح ضده في بلوزيوم ^(٣٩) .

كان هذا هو مجلس السكندريين . وهو كما رأينا لا يمكن أن يوصف بأنه مجلس منظم بالمعنى الذي ينطبق على المجالس التشريعية التي عرفها عصر نظام المدنية ، كما أنه لا يقتصر في تكوينه على من لهم حقوق المواطنة السكندرية وإنما يضم إلى جانب هؤلاء عناصر أخرى مدنية وعسكرية غير منظمة . كذلك نلاحظ أن المناسبات التي يظهر فيها إلى حد ما ، كوجه لسياسة البلاد ، تكاد تقتصر على فترات الاضطراب التي تصحب انتقال العرش من ملك إلى ملك أو التي

يسببها النزاع الأسرى بين أفرات البيت اسنآ لم البطلمى ، وما يتبع ذلك من دسائس ومكائد ومؤامرات . أما فيما عدا ذلك فلا نكاد نشهد مجلس السكندريين هذا يشترك في تصريف أمور البلاد في الأوقات التي يتم فيها الاستقرار .

ولكن مع ذلك فقد كان المجلس ذا كيان معنوى معترف به بشكل رسمى أو على الأقل شبه رسمى ؛ يظهر ذلك من حرص قيصر على عقده وإعلانه بتبثيت كليوباتره السابقة وأخيها على العرش كما ذكرت ، كما يظهر في مناسبة أخرى حين جمعه أنطونيوس ، بصفته زوجا لكليوباتره ، ليعلم أمامه توزيع ، أجزاء من الامبراطورية الرومانية (أو الأقاليم الداخلة في دائرة نفوذها) على كليوباتره وأبنائها ^(٤٠) . ولكن إذا كان هذا الثلاث يظهرون أن لهذا المجلس كيانا رسميا رغم عدم تحديده أو تنظيمه على الأقل في بعض المناسبات ، فانها يظهرون كذلك أن سلطته ، في غير أوقات الاضطرابات ، كانت سلطة إسمية فحسب ، إذ من الواضح أن موقف أعضائه من إعلان كل من قيصر وأنطونيوس لم يكن موقف المناقش الذى له حق التعديل أو الرفض إلى جانب حق الموافقة ، وإنما كان موقفا لا يمكن أن يزيد كثيرا عن مجرد استكمال للرسميات التى جرى بها العرف أو رسمها القانون ، وقد لا أخطئ كثيرا إذا قلت إن ما رأيناه في هاتين المناسبتين لا بد أن ينطبق إلى حد كبير على فترات الاستقرار المتناثرة في الفترة التى سبقت تدخل كل من قيصر وأنطونيوس .

على أن مجلس المقدونيين ومجلس السكندريين لم يكونا المجلسين الوحيدين الذين عرفتهما مدينة الأسكندرية ، فقد كان هناك كذلك مجلس للشورى Boule ^(٤١) . حقيقة لقد ثار الخلاف حول وجود هذا المجلس أو عدم وجوده ، وقد بدأ المؤرخ مومسن هذا الإشكال حين ذكر أن وجود المجالس التشريعية لا يمكن أن يتفق والاتجاه المركزى الاستبدادى الذى سار عليه البطالمة في حكمهم

وأستنتج من ذلك أن مثل هذه المجلس لم توجد لافى الاسكندرية رلاً فى غيرها،
وتبعه فى رأيه هذا عدد من المؤرخين من بينهم بوشيه — لسكرل و تارن الذى
قرر أن المدن اليونانية التى أسست فى العهد المتأغرق لم تكن فى نظامها مدنا
يونانية بالمفهوم الذى ساد فى عصر دولة المدينة ، وإنما كانت مدنا من نوع
جديد ^(٤٢) . ولكن مع ذلك فإن كل الشواهد تشير إلى وجود هذا المجلس
وإلى أنه كان أحد عناصر نظامها منذ فترة تأسيسها ، ومن هذه الشواهد الخطاب
الذى وجهه الإمبراطور كلوديوس إلى السكندر بين ^(٤٣) والذى يقول فيه ، فى
أثناء مناقشته لالتماسهم بخصوص إقامة مجلس للشورى ، « أما عن أنكم كنتم
تتمتعون بمجلس للشورى فى عهد ملوككم الأقدمين فهذا أمر لا أريد أن أخوض
فيه » . وواضح من الرد أن السكندريين ذكروا أن مدينتهم كان لها مجلس
للشورى فى عهد الملوك البطالمة ، ولا يمكن أن نتصور أنهم كاذبين فى دعواهم ،
إذ لو كان الأمر كذلك لما تردد كلوديوس فى أن يواجههم بتكذيبهم ولكن رده
عليهم أنهم يطلبون إليه ما لم يستطيعوا الحصول عليه من ملوكهم وبني جلدتهم ،
بدلاً من أن يلجأ إلى مداورتهم ليتخلص من الطلب الذى أخرجوه به ، كما يظهر
لنا من كلامه حين يذكر لهم فى نفس الرسالة : أن هذه هى المرة الأولى التى
يتقدمون فيها بمثل هذا الطلب وأنه لا بد أن يدرسه فى ضوء مصلحته الخاصة وتبعاً
لما يعود على المدينة بالخير والنفع ، أما عن تجاهله لفكرة وجود هذا المجلس تحت
حكم البطالمة ، فهذا أمر إن دل على شيء فإنما يدل على أنه يريد الافلات من حجة
دائمة فى يد السكندريين وهى أن المجلس قد وجد فعلاً فى فترة ما ، وأن التجاهل
هو طريقته فى التهرب من الرد على هذه الحجة .

هذا ، وليس خطاب كلوديوس هو الشاهد الوحيد على وجود مجلس
الشورى السكندرى وإنما توجد إلى جانبه أدلة قياسية وأخرى استنتاجية . فمجالس

الشورى وجدت في عدد كبير من المدن التي قامت في العصر المتأغرق على النمط اليونانى سواء في مصر أو في خارجها ومن بين هذه المدن برغامة وأنطاكية في خارج مصر . وبطلعمبوسنة في داخلها ، وفيها عثر في ١٨٩٦ على ثلاثة قرارات صادرة من مجلس العامة ومجلس الشورى بها ^(٤٤) . كذلك كانت الظروف التي أحاطت بقيام الدول المتأغرق تشجع على إنشاء مثل هذه المجالس ، فحكام هذه الدول كانوا يعملون مجاهدين على اجتذاب الإغريق لكي يهاجروا إلى دولهم ويقيموا ويستقروا بها ، إذ كانوا يعتمدون في تأسيس ملكهم على ما لهؤلاء المهاجرين من صفات ودراية عسكرية لم ينسوا أن الاسكندر استطاع بالاعتماد عليها أن يقيم امبراطورية مترامية الأطراف ، وعلى ما كان لديهم من خبرة في الجوانب الإدارية والاقتصادية . وطبيعى أن يعمل هؤلاء الملوك على إيجاد الجو الذي تتوفر فيه كل أو أغلب دواعي الإغراء لهؤلاء المهاجرين وهو جو المدينة اليونانية الذي ظل اليونان على تعلقهم به حتى بعد أصبح نظام دولة المدينة شكلا فقد موضوعه بعد ظهور القوة المقدونية — وقد كانت المجالس التشريعية دون شك هي أهم مقومات هذا الجو اليونانى .

ونحن لا نعرف شيئا عن تكوين هذا المجلس ، ولكنه بالقياس على ما كان معروفا في المدن اليونانية لن يكون تكوينه على النطاق الواسع الذي عرفته مجالس العامة التي ينتمى إليها مجلس السكندريين الذي سبق ذكره ، وإنما ستكون عضويته على نطاق ضيق بطريقة تقصر هذه العضوية على المواطنين الذين يتميزون بوحدة أو أكثر من ميزات السن أو الثروة أو المسكانة . ولا أريد أن أقول هنا إن مجلس الشورى السكندري كانت له نفس القوة او نفس المجال الذي عرفه مجالس الشورى في عصر ازدهار دولة المدينة ، أو أنه استطاع أن يتف من الناحية السياسية ، في سبيل الاتجاه الأوتوقراطى الذي دغ حكومات العالم

المتأغرق والذي سار البطالة عليه ، ولكن هذا المجلس بتكوينه هذا وعضويته المتميزة كان دون شك على جانب لا بأس به من المركز الأدبي الذي قد يصبح يوما ما نواة تبلور حولها مصالح المواطنين السكندريين ، وقد يكون هذا هو السبب الذي من أجل حل هذا المجلس في فترة غير معلومة أثناء الحكم البطلي ، وهو ترجيح يشير إليه أكثر من دليل ، رغم ما يحيط بهذه المسألة حتى الآن من غموض واختلاف في الرأي .

والأدلة على اختفاء مجلس الشورى في أثناء العهد البطلي غير قليلة ، سواء تلك التي تقوم على تفسير بعض الوثائق وكتابات المؤرخين القدماء الذين أشارو إلى هذا المجلس ، أو التي تستمد قوتها من الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أخذت تبلور نحو أواسط العصر البطلي . وفي مجالس النوع الأول من الشواهد ولنسبها بالشواهد الكتابية ، سأختار النصوص الثلاثة التي لا يحيط أي شك أو غموض بالفاظها أو نوع كتابتها أو الوقت الذي تنسب إليه^(٤٥) ، بحيث تصبح مادة صالحة للمناقشة . وسأبتدىء بنص يذكر فيه المؤرخ ديوكاسيوس أن أوكتافيان ، عند فتحه لمصر ، ترك الإدارة على ما هي عليه ولكنه « أمر بأن يمارس السكندريون حياتهم السياسية دون أن تكون لهم عضوية مجلس الشورى »^(٤٦) وقد يفسر ذلك بأن مجلس الشورى السكندري كان لا يزال قائما في الوقت الذي تم فيه فتح مصر على يد الرومان وأن أوكتافيان أمر بحله ، وهو تفسير قوى ومعتول ، ولكنه ليس التفسير الوحيد ، فقد يكون معنى النص كذلك أن السكندريين طلبوا إليه أن يعيد إليهم هذا المجلس ، ولكنه رفض مطلبهم وأمر بأن يمارسوا حياتهم السياسية بدونهم .

على أن هذا التفسير الأخير قد لقي اعتراضا من موريتس إنجرز Maurits Engers الذي أشار إلى أن الخوف الشامل الذي سيطر على

السكندريين غداة انتصار أوكتافيان عليهم والذي صورهم بلوتارخوس أدق تصوير ، لا يمكن أن يجرؤا معه على التقدم إليه بمثل هذا المطلب .

وحقيقة أن بلوتارخوس يذكر لنا أن السكندريين كانوا في ذهول تام من الخوف بعد هزيمتهم وأنهم لقوا قاهرهم ساجدين في خشوع وخضوع عندما دخل مدينتهم بعد انتصاره ^(٤٧) . ولكن هذا جانب واحد من الصورة ، أما الجانب الآخر الذي يصوره بلوتارخوس نفسه ، والذي يشترك معه ديوكاسيوس في تصويره ، فبرينا موقعا آخر ، نرى فيه أوكتافيان وقد عفا عن السكندريين ، بل نراه يعلنهم بهذا العفو في خطاب حرص على أن يلقى به بلغتهم اليونانية ، وضمه إلى جانب إعلان العفو ، إظهار إعجابه بجمال مدينتهم وتقديره لعظمة مؤسسها . ثم نراه يعيد إليهم أسراهم دون أن يلحق بهم أى أذى ، ويسكرم آريوس ، أحد فلاسفتهم الظاهرين ، الذي أصطحبه أوكتافيان أثناء إقامته بالمدينة ، واستمع إلى آرائه وأظهر تقديره لشخصيته بأكثر من طريقة ^(٤٨) ، إن هذا الجو يجالف دون شك الصورة الاولى التى اعتمد عليها إنجوز فى اعتراضه ، فهو جو مشجع إلى حد كبير ، ولا يستبعد أن يعمل السكندريون على الانتفاع به لصالحهم ، وبالفعل نجدهم ، بعد أن اسعادوا شيئا من طمأنينتهم يحاولون أن يؤثروا على أوكتافيان وأن يجتذبه إلى جانبهم ، فبعد أن يزور قبر الاسكندر نجدهم يدعونه إلى زيارة قبور ملوكهم وإلى زيارة معبد آليس ^(٤٩) . وليس غريبا في وسط هذا الجو المشبع بمحاولة التقرب والتواد من الجانبيين ، أن يطلب السكندريون إلى أوكتافيان أن يعيد إليهم مجلس الشورى الذى تمتعت به في يوم من الأيام مدينتهم التى نوه بجمالها .

وهنا قد يقول قائل : إذا كان أوكتافيان قد اتبع مع السكندريين سياسة الاسمالة ولين الجانب ، فلم لم يحقق رغبتهم هذه التى تقدموا بها إليه ؟ والجواب

على هذا ليس عسيرا ، فأوكتافيان كان يعرف أين تنتهى سياسة اللين وأين يجب أن تبدأ سياسة الحزم . وقد ظهر ذلك واضحا فى معاملته للسكندريين ، فهو قد زار قبر الاسكندر مثلاً ، ولكنه رفض دعوتهم لزيارة قبور البطالمة ، لما قد يكون فى ذلك من معنى الاعتراف بهؤلاء الملوك أو بسياستهم ، وهو أمر لم يكن يرغبه ، وهكذا كان جوابه الحازم الحاسم فى هذه المناسبة هو أنه جاء « لزيارة ملك وليس لزيارة قبور الموتى » ^(٥٠) . كذلك كان أوكتافيان يدرك ، على حد ما يذكر لنا ديوكاسيوس ، أن مصر بلد وفيرة السكان . وأنه قد ينتفع بهذه الوفرة العددية فى ظرف أو فى آخر ، وأنه لهذا ليس من الخير أن يلقى بهم أذى لامبر له قد يكون سبب مضايقة له من جانبهم فى يوم من الايام ، وعلى هذا اتجه مع سكان العاصمة المصرية إلى سياسة الملاينة والمجاملة . ولكن أوكتافيان كان يدرك كذلك ما لفتح مصر من قيمة فى تدعيم مركزه الجديد الذى أصبح فيه ، بعد قضائه على أنطونيوس ، سيداً للإمبراطورية الرومانية ، فمصر بثروتها من الحبوب التى ستوفر لسكان روما ما يحتاجونه من الحبوب اليومى ، وبوقعها الاستراتيجية الممتاز قرب الحدود الشرقية المضطربة للإمبراطورية ، وبمركزها التجارى المتوسط بين حوض البحر الأبيض وبين الشرق الغنى بمخبراته — كل هذه الميزات جعلت منها مكسبا لا يمكن التفريط فيه . وقد ظهر حرصه هذا فى قراره الذى حرم فيه أفراد طبقة مجلس الشيوخ ، وهى الطبقة الأرستقراطية التقليدية التى كانت لاتزال تتمتع بنفوذ أدبى كبير فى روما رغم تركيز السلطة الفعلية فى يد أوكتافيان ، من أن يكونوا ولاية لمصر . والذى اتخذ فيه ولايته عليها من طبقة الفرسان ، مخالفاً بذلك العرف السياسى الذى سارت عليه روما فى هذا المجال ، كما حرم فيه على أعضاء هذا المجلس أن يدخلوا الولاية الجديدة دون إذن صريح منه . إن أوكتافيان الذى اتخذ كل هذه الحيلطات ليحافظ على كسبه الجديد ليس من

المعقول أن يجيب السكندريين إلى تكرار مجلس قد يسبب له في يوم من الأيام متاعب هوفى غنى عنها ، وبخاصة لما كان يعرفه عن المصريين والسكندريين بوجه خاص من ميل إلى الثورة والتمرد ، وهو أمر قد خبره شخصيا عقب فتحه لمصر مباشرة . (٥١)

النص الثانى الذى سأشير إليه يتضمنه خطاب كلوديوس الذى أسلفت الإشارة إليه ، وسأورد هنا الجملة التى تهمنا أكثر من غيرها فى هذا الخطاب مكرراً ، لصالح المناقشة ، جزءاً منها ذكرته فى مناسبة سابقة ، وهذه الجملة هى قول كلوديوس للسكندريين « أما عن تمتعكم بمجلس للشورى تحت حكم ملوككم الاقدمين فهذا أمر لا أريد أن أفوض فيه ، ولكنكم تعلمون أنه لم يكن لكم مثل هذا المجلس تحت حكم الأباطرة الذين سبقونى . » (٥٢) ويعلق ملن Milne على هذه الجملة فيما يخص الفكرة التى أريد أن أثبتها ، وهى أن السكندريين كان لهم مجلس للشورى من البداية ثم فقدوه على يد أحد ملوكهم من البطالمة ؛ فيقول إنه إذا كان الأمر كذلك لما تردد كلوديوس فى الإشارة إلى هذه الحقيقة حق يتخلص من تلبية السكندريين إلى مطلبهم ، ولسكانت إجابته الحاسمة فى هذا الموضوع : كيف تطلبون إلى أن أعيد لكم المجلس الذى رأى ملوككم من بنى جلدتكم ، الذين يعرفونكم أكثر من غيرهم ، بأنكم لا تستحقونه فسحبوه منكم ؟ . (٥٣)

ولكننى أريد تفسير هذه الجملة بشكل آخر أرى أنه لا يبتعد كثيراً عن الصواب ، مؤداه أن السكندريين حين ذكروا « ملوكهم الأقدمين » لم يقصدوا ملوكهم بوجه عام ، وهذا هو التفسير الذى يسير عليه ملن ، وإنما قصدوا بذلك ملوكهم الأوائل ليفرقوا بين هؤلاء وبين ملوكهم الأواخر ، وإلا فالزوم وصفهم بالملوك الأقدمين ، إذ ليس هناك فى تاريخ السكندريين ملوك جدد غير البطالمة ،

وهذا الأنجاء من جانب السكندريين إلى التفريق بين ملوكهم الأوائل والأواخر أمر اعتقد أنه يرتكز على أساس معقول ، فالبطالة الأواخر قد اتخذوا من السكندريين في كثير من الاحوال موقفا معاديا ساموهم في أثنائه كثيرا من الاضطهاد والتعذيب ، كما حدث مثلا في عهد بطليموس يوارجيتيس الثاني الذي أغلق دار الحكمة وشنت العلماء السكندر بين وأعمل النقتيل في سكان المدينة حتى كاد يقضى عليهم ، ومثل بطليموس الذي أراد السكندريون أن يبعده عن العرش وقاسوا على يديه ، من جراء ذلك ، الكثير من الاضطهاد والتشكيل الذي هبط في بعض الاحيان إلى مستوى اغتيال شخصياتهم بل وإلى الاستعانة بقائد روماني وجنود رومانية في احتلال مدينتهم .^(٥٠) وإزاء هذا العداء المتبادل بين السكندريين وبين البطالة الاواخر وهو عداء كثيرا ما اتخذت روما نفسها في أثنائه موقف الحكم الذي يوفق بين خصمين أو يميل نحو أحدهما دون الآخر — إزاء هذا العداء أجد من المعقول أن يفرق السكندريون بين هؤلاء الملوك الاواخر وبين ملوكهم لاقدامين .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فأعتقد أن السكندريين كان لديهم سبب آخر قوى لهذا التفريق ، فهم قد عرفوا من خبرتهم الشخصية مع أغسطس (أوكتافيان) أن الإباطرة الرومان قد ازمعوا تجاهل البطالة وما يتعلق بهم ، وأنهم لا يكونون لهم أى تقدير ، على نحو ما ذكرت في مكان سابق ، وأنهم على عكس ذلك يعرفون بعظمة الاسكندر ، مؤسس الاسكندرية وينظرون إلى أعماله بكثير من الاحترام والتبجيل . وإزاء هذا الوضع فمن الطبيعي ، إذا أراد السكندريون لمطلبهم أن يجاب ، أن يحاولوا ربطه بطريقة أو بأخرى بشخصية الاسكندر أو أولئك الذين ساروا على نهجه ، وهكذا يربط السكندريون ازدهار مجلسهم الذين يعنون لإعادته ، بعهد البطالة الأوائل ، خلفاء الاسكندر الحقيقيين

الذين تبعوا سنه وتمسكوا بتقاليدهم ، بينما يربطون في ذهن الامبراطور فقد انهم لهذا المجلس بعهد البطالمة الآخر الذين حادوا عن الطريق التي سننها الاسكندر .

أما النص الأخير الذي سأورده في هذا الصدد فهو ما ذكره المؤرخ سبارتيانوس من أن الامبراطور سبتيوس سفروس ، أقام للسكندريين مجلسا للشورى أما في عهد من قبله من الأباطرة فلم يكن لهم هذا المجلس « تماما كما كان الحال في عهد الملوك » . والنص يبدو قاطعا في صراحته ويكاد لا يترك مجالاً للشك في أن السكندريين لم يكن لهم مجلس للشورى في عهد البطالمة . ولكني لا أريد أن آخذ هذا النص على علته ، كتمبير دقيق عن حقيقة لا تقبل المجادلة . والسبب في ذلك أن الرومان لم يكن لديهم اهتمام كبير بمعرفة شئون مصر وأمرها الداخلية في عهد البطالمة الأوائل ، وإنما بدأ هذا الاهتمام في أواسط القرن الثاني حين أخذت المسألة المصرية تحتل مكانا بارزا في برامج الأحزاب السياسية المتصارعة في روما . وقد كانت زيارة سكيو ايميليانوس Scipio Aemilianus لمصر في الفترة التي تقع بين سنتي ١٤٥ و ١١٨ تقريبا ، كبعوث من قبل مجلس الشيوخ الروماني ليفصل في النزاع الأسرى القائم بين أعضاء البيت البطلمي إذ ذاك هو المناسبة الأولى التي أبدى فيها الرومان هذا الاهتمام ، إذ أن مجلس الشيوخ الروماني اعتبر هذه الزيارة جزءاً من زيارة عامة لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بغرض تفقد الأحوال بها . أما قبل هذه الزيارة فلم يكن الرومان ، سواء كانوا ساسة أم قادة ، يولون مصرا اهتماما كبيرا حتى في الأحوال التي لجأ فيها الملوك المصريون إلى روما يستنجدون بها لسبب أو لآخر والتي كانت فيها روما تستجيب لهذا الاستنجد . فشلا حين وجد بطليموس ابيفانيس نفسه في ١٩٠ ق.م . يواجه خطرا مزدوجا من قبل انتيوخوس الثالث ملك سلوقيا وفيليب الخامس ملك مقدونيا اللذين اتفقا فيما بينهما على اقتسام أملاك مصر ، أرسل إلى روما

يستعديها على اتيوخوس ودعم رسالته هذه بهدية من القمح والمال وبعرض يضع فيه موارد مصر تحت تصرف الرومان ، ورغم أن روما حاربت سلوقيا لموقفها هذا الذى يثير الاضطراب فى الشرق الادنى وانتصرت عليها واذلتها فى موقعة ماجنسيا سنة ١٩٠ ومعااهدة أباميا بعد ذلك بسنتين ، إلا أنها رفضت بشكل قاطع الهدية والعرض اللذين تقدم بهما الملك المصرى : وسيف الرومان موقفا مماثلا فى ١٧٠ - ١٦٨ حين يدخل اتيوخوس الرابع مصر ويحاصر الاسكندرية وهنا يرسل مجلس الشيوخ الرومانى مبعوثه بوليوس لايناش - C. Popilius Laenas لينقذ الموقف وبمجرد أن تنتهى مهمته بعد أن أرغم الملك السلوقى على الانسحاب ، يترك مصر عائدا إلى روما .

فى مثل هذه الظروف لا ننظر أن يكون الرومان علم دقيق بالأحوال الداخلية لمصر ، إذ لم يكن لديهم ، كما قدمت ، الاهتمام الكافى بهذه المنطقة ، وسبارتيانوس كاتب متأخر ، وهو حين يتكلم عن أحوال مصر فى عصر البطالمة إنما يكتب عن فترة سبقت تأريخه بقرون ويعتمد إما على الرواية أو على مصادر رسمية لم يكن لها علم بأحوال مصر ولم تكن مسألة وجود مجلس للشورى بالاسكندرية أمرا يهمها بشكل جدى . وعلى هذا فان رأى فى هذا النص أن سبارتيانوس ، أو بالأحرى المصادر التى اعتمد عليها ، إنما كان على علم بما كانت عليه أحوال مصر الداخلية فى عهد الاباطرة الرومان ، وفى الشطر الأخير من عهد البطالمة حين بدأ سياسة روما يولون المسألة المصرية اهتماما خاصا . ولما لم يكن للاسكندرية فى هذه الفترة مجلس للشورى فقد استنتج سبارتيانوس ببساطة أن هذا المجلس لم يوجد قبل عهد الامبراطور سبتيميوس سفروس ، سواء فى عهد الاباطرة أو البطالمة . وهكذا تشير هذه النصوص الثلاثة إلى احتمال قوى هو أن مجلس الشورى الاسكندري الذى وجد فى الفترة الأولى من العهد البطلمى ، اختفى فى عهد أحد

البطالة الأواخر. على أن المصادر الكتابية ليست الوحيدة التي ترجح هذا الاحتمال ، وإنما تدعمه كذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أحاطت بحكم البطالة منذ بدايته والتي تبلورت وظهرت نتائجها في أواسطه . والظروف التي أعنيها تدور أساساً حول علاقة البطالة بطبقة اليونانيين الذين استقروا في مصر في العصر المتأغرق . وقد سبق أن ذكرت أن البطالة ، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من حكام الممالك المتأغارقة ، اتجهوا في تدعيم سلاطنتهم في ملكهم الجديد إلى الإعتماد على هذه الطبقة من اليونان المهاجرين لما كان هؤلاء من كفاية عسكرية ولما كانوا عليه من خبرة ودراية في ميدان التنظيم الاقتصادي والإداري وقد استخدم البطالة كل الطرق الممكنة لاجتذاب هؤلاء اليونان وإغرائهم بالإقامة في مصر ، ونجحوا في ذلك إلى حد كبير .

ولكن اليونان الذين أتوا إلى مصر استجابة لدعاية البطالة ، لم يقنعوا بالعمل في وظائف الجهاز الإداري التي كانت تتعلق أساساً بسلطة الملك ، رأس الحكومة المركزية ، وتخضع خضوعاً تاماً لإدارته ، وإنما اتجهوا من البداية ، وبشكل واضح إلى العمل على تكوين طبقة ذات كيان متماسك تقوم على قاعدة راسخة من الموارد المعيشية المستقلة ، يظهر ذلك بشكل واضح في برديات زينون التي تضم عدداً كبيراً من الخطابات التي كان يرسلها هؤلاء المهاجرون إليه ، بصفته القائم على شئون أبولونيوس ، وزير المال ، يطلبون إليه فيها قطعة من الأرض يقومون بزراعتها أو قرضاً يعدون بسدادها^(٥٦) ، يبدأون به عملاً أو مشروعاً تجارياً يكسبون منه عيشهم ، وليس ، كما قد ينظر منصباً إدارياً ، أو وظيفة حكومية . ويظهر هذا الاتجاه بشكل خاص بين هؤلاء المهاجرين في ميدان التجاره ، كورد اقتصادي مستقل ، رغم الصعوبات الكثيرة التي كان لابد أن تحفّ بمزاولة النشاط التجاري في بلد يقوم نظامه الاقتصادي أساساً على الاحتكار الملكي - يدل على ذلك تهاقهم

على الاقتراض سواء من البنوك أو المرابين بشكل أدى إلى إرتفاع الارباح على القروض التجارية إلى $\frac{3}{100}$ و $\frac{4}{100}$ بل وإلى $\frac{6}{100}$ في الشهر (أى $\frac{72}{100}$ في السنة) في حالة المرابين ، رغم وجود قانون يقضى بالآ يزيد الحد الأقصى للأرباح عن $\frac{2}{100}$ شهرياً^(٥٧) كما تدل على هذا الاتجاه كذلك عدّة مظاهر أخرى منها النمو المطرد لتجارة الاسكندرية بشكل أصبحت معه هذه المدينة الميناء التجارى الأول في العالم المتأغرق على نحو مافصلته في مكان سابق ، ومنها الوفود التي كانت ترسل بين الحين والحين لدراسة الفرص التجارية في منطقة أو أخرى من المناطق التي يمتدّ إليها النفوذ البطلمي السياسى كما حدث مثلاً في ٢٥٩ في أعقاب فتح فلسطين ، ومنها كذلك النشاط المنقطع النظير الذي كانت تقوم به البنوك في تسهيل المعاملات التجارية وأخيراً فيدلّ على هذا الاتجاه الكميات الضخمة من السلع التي كان يجري التعامل على أساسها وبخاصة في تجارة التصدير والاستيراد التي تظهر لنا في برديات زينون^(٥٨) .

ومن الطبيعي أن يؤدي كلّ هذا النشاط التجارى الذى تتشعب فيه المصالح وتتداخل وتنشأ بك وبخاصة في الاسكندرية التي كانت ميناء وعاصمة تزدهم بالباحثين عن الفرص الاقتصادية — إلى نوع من الشعور أو التماسك الطبقي . وأن يؤدي هذا بدوره الى العمل على التوسيع والائتماء المطردين لهذه المصالح ، ومن الطبيعي كذلك ان يكون هذا التوسع والنمو على حساب المصالح الاحتكارية للملك . وقد حدث ، فان الملك لم يستطع أن يقف دون حصول طبقة التجار على امتيازات جوهرية ، كما حدث في حالة تجارة القمح والمنسوجات والنبذ التي حصلوا فيها على الحق المطلق في تحديد أسعارها حسب رغباتهم بعد أن يفوا بشروط قليلة ومعروفة وأغلبها شكلية^(٥٩) .

وقد شعر الملوك دون شك بهذا الخطر الطبقي الذى كان يزحف على احتكاراتهم بشكل دائم ، وحاول بعضهم بالفعل أن يقف في سبيله بطريقة

أ وبأخرى . فنجد أن بطليموس الثانى مثلاً يفرض ضريبة مقدارها $\frac{1}{3}$ ٣٣٪ على محصول الكروم وعلى النبيذ الوارد من الخارج حتى يكون ذلك عبءة فى سبيل اتساع هذه التجارة التى لم تكن داخلية فى دائرة احتكاراته ^(٦٠) . ولكن مع ذلك فإن البطالة لم يكن فى مقدورهم أن يتوسسوا فى وضع مثل هذه العراقيل فى سبيل النمو المتزايد للمصالح المتشابكة المتناسكة لطبقة التجار من اليونان المهاجرين ماداموا فى حاجة دائمة الى الخدمات العسكرية لهؤلاء المهاجرين . وقد ظل الأمر كذلك حتى موقعة رفح فى ٢١٧ ق.م. التى أثبتت البطالة أن المصريين لا يتلون فى كفايتهم العسكرية عن اليونان وأن فى استطاعة هؤلاء الملوك أن يعتمدوا عليهم فى تدعيم ملكهم فى وقت كان فيه البطالة فيه حاجة ماسة إلى قاعدة شعبية راسخة وبخاصة بعد أن أظهر المصريون تدميرهم من وضعهم الاجتماعى والاقتصادى فى أكثر من صورة وأكثر من مناسبة وبعد أن أخذت روما تبدأ فى الظهور كقوة كبيرة فى البحر الأبيض وتمحسس طريقها نحو العالم المتأغرق .

وهكذا أصبح فى وسع البطالة أن يسددوا ضرباتهم نحو هذا التماسك الطبقى لدى اليونان ، واتخذ ذلك أكثر من مظهر ، فمن جهة نجد الاقطاعات اليونانية يكاد منحها يتوقف نهائياً بعد هذه المعركة بينما تزيد الاقطاعات الزراعية للمصريين حتى تساوى تلك التى كان ينتفع بها اليونان ، ومن جهة أخرى نجد عددا من الامتيازات يمنح للمصريين مثل التوسع فى منح حق حماية اللاجئين للمعابد المصرية واتباع التقويم المصرى بدلا من التقويم المقدونى واتخاذ الملوك لللقاب الفرعونية واتخاذ منف كعقصر ملكى رسمى الى جانب الاسكندرية وهكذا ^(٦١) . كما نشهد عهدا من اضطهادات البطالة للسكندريين وهم نواة الطبقة اليونانية المقيمة بمصر ، كما حدث فى عهد يوارجيتيس الثانى وأوليتيس على نحو ما أشرت فى مكان سابق .

تحت هذه الظروف أجد أنه من الطبيعي أن يوجه البطالة ضرتهم بوجه خاص الى مراكز التجمع التي قد تصبح بؤرا لتبلور الرأي العام لطبقة اليونان المهاجرين ، وبخاصة في الاسكندرية التي كانت المركز الأساسي لتجمعاتهم ، وجدير بالذكر في هذا المقام أن يوارجيتيس الثاني حين صب جام غضبه على السكندريين لم يكتف باضطهادهم بوجه عام وإنما حرص على اغلاق الجامعة أو دار الحكمة وعلى تشتيت من فيها من العلماء ، كأنما رأى في هذه الدار مركزا لتجمع الشخصيات السكندرية من المثقفين الذين قد يتبلور حولهم الرأي السكندري العام . وواضح أن مجلس الشورى بأعضائه من ذوى الشخصيات البارزة كان دون شك مركزا لتجمع أصحاب المصالح الاقتصادية الذين كان البطالة يسعون إلى تغتيت ما يقوم بين أفراد طبقتهم من تماسك ، تهيدا للقضاء على زحفهم المتزايد على نطاق الاحتكارات الملكية .

هذا اذن هو وضع مجلس الشورى السكندري على النحو الذى أرجحه . لقد وجد في الاسكندرية منذ البداية ممثلا بذلك أحد ملامح نظام المدينة اليونانية ، وحقيقة أننا لا نعرف شيئا عن تكوينه ، كما أن مسألة اختفائه لا تزال موضعا للمناقشة ، ولكن هذه الظروف ذاتها تشير ، كما ذكرت ، الى أن هذا المجلس كانت له شخصية أدبية كما كان له حظ لا بأس به من التوجيه الاجتماعى والاقتصادى بين طبقة اليونان المقيمين . ومن الوضع الذى كان عليه هذا المجلس والمجالس التشريعية يمكننا أن نقول ان الاسكندرية من ناحية المجالس التشريعية ، خطت خطوات لا بأس بها فى سبيل امتكالم صفة المدينة اليونانية ، ولسكنها لم تستكمل هذه الصفة تماما ، وما كان لها أن تستكملها تماما ، فقد كان عصر دولة المدينة قد دخل فى مرحلة أفوله قبل أن تؤسس مدينة الاسكندرية .

هوامش

1. Struck, Zur Landeskunde von Griechenland : Kultur - gesch. und Wirtsch. p. 167, Jurdé, Les Céréales dans l'Antiquité Grecque, p. 72 & n. 2. Boeckh, Staatshaus- haltung der Athener, Bd. I, pp. 571 ff.
2. Dem; III, 35; IV, 24.
3. Tod, Greek Hist. Inscr. I, 96; II, 97, 195; Xen. Hell IV, 5, 1; Diod. XIV, 62, 1.
لطفى عبد الوهاب يحيى : مقدمة تاريخية للتفكير السياسى "عند الاثينيين" صفحات ٨-١٠.
4. Bury, A Hist. of Greece, pp. 761 - 2.
5. Eрман, The Literature of the Ancient Egyptians (transl. by Blackman) pp. 254 ff., Westermann, The Conception of Authority and Freedom in the Ancient Mediterranean World (M S) .
6. لطفى عبد الوهاب يحيى : مصر فى العصر الرومانى ص ٤١
7. Tarn (and Griffith) , Hellenistic Civilisation (3rd.ed.) pp. 1 - 11 .
8. لطفى عبد الوهاب يحيى : نفسه ، صفحات ٩ و ١٠ و ٣٧.
9. H I. Bell, Egypt from Alexander to the Arab Conquest, pp. 39 -40. ٨٠ و ٧٨ عواد حسين صفحات ٧٨ و ٨٠
الطبعة العربية: ترجمة عبد الطيب احمد على ومحمد عواد حسين صفحات ٧٨ و ٨٠ و ٣٩-٤٠.
10. Hammond, From City State to World State, pp.44 ff.
11. Westerman , The Library of Ancient Alexandria , pp. 1—16.

12. Jouguet, Trois études sur l'Hellenisme. pp. 90 ff.
13. Préaux, l'Economie Royale des Lagides pp. 159 - 69.
14. Jouguet, op. cit. p. 92.
15. Ibid , op. cit. pp. 92 - 3.
16. Ibid., op. cit. pp. 95
17. O. Préaux, l'Economie Royale, p. 211, n.1 ; Jouguet. op. cit., p. 96.
18. G. W. Murray. Roman Roads etc.; Préaux. op. cit., pp. 255- 353 - 371. Murray. Journ of Eg. Arch. 1925. p. 144.
19. Heichelheim R. E. (Pawly - Wissowa) Suppl. vi, art. Sitos, Hohlwein , Le Blé en Egypte, Etude de Papyrologie, iv, 1937, pp. 33 ff.
20. Préaux, op. cit., pp. 187 ff.; Jouguet, op. cit pp. 100.
21. Jouguet. op. cit. 103.
22. Rostowtzeff, Soc. and Econ. History of the Hellenistic World, vol. I., P. 332 (ed. 1911).
23. Rostowtzeff, Foundations of Soc. and Econ. life in Egyp, Eg. Journ. of Arch, vi, p. 170.
24. V. Gaertringen, R. E., Suppl. v, art. Rhodes
25. Jouguet, op. cit. , pp. 104 - 5
26. Ibid., op. cit. p. 90.
27. لطفى عبد الوهاب يحى : مصر فى العصر الرومانى ، صفحات ٩٢ و ٩٣
28. Diod , XVIII, 26-28; PAUS., 1. 6. 3.

29. Jouguet, op. cit. pp. 403 -- 4
30. لطفي عبد الوهاب يحبي : مقدمة تاريخية للتفكير السياسي عند الإغريق
(طبعة ثالثة) ص ٣١
31. Jones, A. H. M., Cities of the Eastern Roman Provinces,
pp. 303 ff, Bevan, A Hist. of Eg. under the Ptol.
Dynasty, pp. 91 ff.
- 32 Polyb. xv, 25 a; 26, 1-9
Jouguet, Les Assemblées d'Alexandrie à l'Epoque Ptolemaïque, :
Bull. de la Soc. d'Arch. d'Alex, 1948. p. 81 & n. 28 .
33. من هذه الألفاظ hoi Makedones وتصريفاتها . أنظر :
Arrian., Anab. III, 26, 7; IV, 14, 2; Diod., XVI, 3, 1; XVIII, 36, 7;
Plut., Alexandros 55, Euemenens, 8, 12; Polyaeus, 17, 6, 14.
Diod., XVII, 39, 4; XIX 15, 1. : أنظر : koine ekklesia
وكذلك koine ton Makedonon ekhlesia , أنظر :
Diod., XIX. 51, 1, 61, 1.
34. Strabo, XVII, c. 796. Dio Cass., XXXIX. 12, 2 - 13 1; Bouché
Leclercq. II. p. 147. Jouguet, Les Assemblées d'Alexandrie
à l' Epoque Ptolemaïque, Bull de la Soc. d'Arch.
d'Alex., 1948, p. 84 f.
35. Jouguet, op. cit., p. 86.
36. 1b., Ibid., Jouguet, Trois études sur l'Hellénisme, p.
37. Dio Cass. xxx, 16.
38. Caesar, de Bell. G., III, 110.
39. Dio Cass. XLII, 35 , 4 - 5.
Jouguet. B. S. A. A. , 1948 . p. 86, : أنظر كذلك :
- 40 Dio Cass. : XLIX, 41; L 5, 1; Plut. Ant. 54.
41. لن أنكم هنا عن مجلس الجيوسيا فوق أن التمس الذي يذكر هذا المجلس مهامه بشكل
يحمل الاعتماد عليه أمراً غير مقبول فان اشتراف هذا المجلس ربما كان أدنياً أو أخلاقياً أكثر
منه سياسياً أو إدارياً , أنظر :
A, v. Premerstein , Alexandriche Geronten von Kaiser

- Galus., Mitt. aus d. Papyrussammlung der Giessen
Universitätsbibliothek, v. p. 57 - 61 ; Jouguet, Les
Assemblées Alex. à l'Epoque Ptolemaïque, 1948, p.90
& n. 64.
42. Momsen, Römisch Gesch, vol. V p.557; Bouché -
Lecterg. Hist. des Lagides, vol. III, pp. 152 ff., Tarn
Hellenistic Civilization (3rd. ed.) , p. 185.
43. Bell (P. Lond) , Jews and Christians in Egypte . 1924,
Hunt & Edgar Select Papyri, II , no. 212, p. 84, ll. 66 - 72
44. Jouguet, op. cit. p. 78 .
45. هناك نصان لا يمكن الاعتماد عليهما اعتمادا كلياً لما يحيط بهما من غموض أو نقص،
الأول نقش نشره E. Breccia في :
Iscrizione Greche e Latine, no 164, p 1. XXVI, 64
وقد حاول Plaumann تكميله ودراسته تحت عنوان :
Bemerkungen zu den A-gyptischen Eponymen Patierungen
aus Ptolemaischer Zeit. Klio XIII pp, 485 - 90 .
Jouguet, op. cit , Lutfl A-W. Yehya, أنظر تعليق
On the question of the Alexandrian Senate in Ptolemaic
Egypt, Bull of the Fac. of Arts, Alexandria, 1958 p. 72
أما النص الثاني فتضمنه بردية نشرها Vitelli & Norsa في مجلة
Bull. de la soc. d'Alex. وأعاد التعليق عليها في العدد ١٧ من نفس المجلة.
xv. suppl .
J. H. Oliver, Aegyptus xi pp, 165-7 أنظر كذلك عن هذا النص
Jouguet, op. cit., yehya. op. cit. pp. 73 - 4 .
46. Dio Cassius, LI; 17.
47. M. Engels , Der Brief des Kaisers an die Alexandriner,
Klio, XX, p. 171, Plut. Anton; LXXX.
48. Plut. Ibid. Dio Cassius ; LI, 16.3 - 5 .

49. Plut. Anton., LXXX.
50. Id. Ibid.
51. Dio Cassius, LI, 16.
52. Bell, op. cit. Hunt & Edgar, op. cit.
53. Milne, A Hist. of Eg. under Rom. Rule, (3 rd. ed.), 284.
54. Cicero., pro Caelio, 10 . Pro Rabir. , 8, 11, Dio Cass. ,
xxxix, 58.
55. Spartianus, Vita Severi, 17.
56. P. Cairo Zen. 59284; P. Col. Zen., 41, 48; P. Miche, Zen.,
33, 46; C. Préaux, Les Grecs en Egypte p. 84.
57. P. Col. Zen., 83; P. , Cairo Zen , 59062. 59178 . 59341;
Préaux , op , cit. , pp. 65 - 6.
58. P. Cairo , Zen. 59470.
- 59 . P. Cairo Zen., 59170. 59470, 59269, 59363. , 59404. 59446, P
Col. Zen, 31, 75; Préaux. op. cit. p. , 61.
- 60 . Tarn, Hell. Civilisation (3 rb . ed.) , p. 193.
- 61 . Tarn, op. cit. , p. 206, H. Gauthier & H. Sottas., Un Decret
Trilingue en l'Honneur de Ptolemeé IV (1925) , pp.
33 - 8, 75; O. G. I. S. I, 90; Bell, op. cit., p. 57.

شكر

يسعدني أن أشكر للزميل عمر عبد العزيز ، خريج قسم
التاريخ بكلية الآداب — جامعة الاسكندرية ، معاونته لى فى
مراجعة بروفات هذا البحث أثناء الطباعة ما

